

جامعة غرداية - الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية
الوضعية الجبائية للمؤسسة
دراسة حالة بمدينة الضرائب لولاية غرداية

إشراف

د. هندي كريم

إعداد الطالبين:

- الوازن زين العابدين

- عجيبة مبروكة

السنة الجامعية: 2023-2024

University of Ghardaïa

**Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Branch of Accounting and Financial Sciences**



**Thesis submitted to complete the requirements for a Master Degree
Speciality: Auditing and Management Control**

Entitled:

**The role of the corrected investigation in supporting
the taxation review
Case study of the tax directorate of the state of Ghardaïa**

Submitted by:

- Zine labidine LOUAZENE
- Mebrouka ADJILA

Under supervision:

- Dr. Karim HENDI

college year : 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ التوبة الآية 105. صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا
تطيب الآخرة إلا بعفوك. ولا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح
الأمّة إلى نبي الأمّة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى من كلله الله بالهبة والوقار..... إلى من علمني بدون انتظار..... إلى من أحمل اسمه بكل اعتزاز
وافتحار..... إلى والدي العزيز عمر.
إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني... إلى بسمته حياتي وسر وجودي... إلى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. إلى أغلى الحبايب أمي العزيزة أطال الله في عمرك خيرة.
إلى سندي في مسيرتي الدراسية أختي حنان وملجأني في هذه الحياة وبهم تحلو إخوتي حفظكم الله ورعاكم.
وإلى جميع الأساتذة الذين اشرفوا على تدريسي عبر مختلف الأطوار وإلى كل زملائي وزميلاتي دفعة تدقيق
ومراقبة التسيير.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وكانوا سببا في إسعادي إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.

إلى كل هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

مبروكة عجيبة



إهداء

إلى من ساندوا خطاي المتعثرة ، إلى رمزي العطاء والمحبة: أمي وأبي رحمة الله عليه.
إلى المرأة التي رافقتني وساندتني ، زوجتي العزيزة لأعبر لك عن مدى امتناني؛ لكونك دائمة الثقة بنجاحي.
إلى ولدي وقرّة عيني ومن ارى فيه الغد المشرق، ولدي أحمد جواد حفظه الله ورعاه.
إلى أولئك المطلّعين على عثراتنا وعيوبنا، التي اجتهدت في إخفائها دون أن يكونوا يداً تضغط على الجرح،
إلى أصدقائي الأوفياء.

إلى كل من علمني حرفاً وزاد من رصيدي علماً ومعرفة و الذين اشرفوا على تدريسي عبر مختلف الأطوار
إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.
إلى كل هؤلاء جميعاً اهدي هذا العمل المتواضع

زين العابدين الوازن



شكر وعرافان

عملا بقوله تعالى: "فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ" (سورة البقرة، الآية: 152) نتوجه أولا بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أمدني بعونه لإنجاز هذا البحث ومن علي بتوفيقه لإتمام صفحاته .

ولا ننسى الأستاذ "هندي كريم" على ما بذله من جهد وعناء في هذا العمل وما قدمه لي من توجيهات وملحوظات وما اقترحه من تعديلات، ما كان للبحث أن يصل من دونه. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل غشي العيد - عجيبة حنان - زاي مصطفى كمال.

على النصائح و التوجيهات.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المكرمين على ما بذلوه من جهد وما استغرقوه من وقت ثمين لقراءة هذا العمل وتقييمه وتقويمه وعلى ما أهدوه لي من نصائح وتصويبات وتوجيهات فجزآهم الله خير الجزاء .

كما نتقدم بالشكر والعرافان إلى أساتذتي في قسم العلوم المالية والمحاسبة في جامعة غرداية لما زودوني به من علم ومعرفة على مدار سنوات الدراسة .

الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

والله نسأل أن أكون قد وفقت في عرض هذه الدراسة، وأن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم، والله الموفق للصواب ومنه نستمد العون والثواب.



ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب لولاية غرداية، سمحت لنا بالفحص الشامل للمستندات والوثائق والتصريحات الجبائية والمحاسبية للمؤسسة قيد الدراسة، ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم لمتغيرات الدراسة كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة الحالة عبر اختيار ملفات جبائية لمؤسسات اقتصادية خضعت للرقابة على الوثائق وقد دعمنا ذلك بإجراء أسلوب المقابلة.

خلصت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية على الوثائق تمكن المؤسسة الاقتصادية من اكتشاف مواضع عدم الالتزام الضريبي وتصحيحها لنفادي الأخطار الجبائية التي قد تتعرض إليها، كما تسعى المؤسسة من خلال ذلك إلى تحقيق الانتظام والفعالية لضمان الاستقرار المالي وتحسين وضعيتها الجبائية.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية، رقابة على الوثائق، مكلف، إدارة جبائية، محقق جبائي.

Abstract :

The study aims to highlight the role of tax control over documents in settling the tax status of the institution through a case study at the level of the tax center of the state of Ghardaia, which allowed us to comprehensively examine the documents, and tax and accounting declarations of the institution under study. In our study, we relied on the descriptive approach by presenting the various concepts of the study variables. On the practical side, we also relied on the case study through the selection of tax files of economic institutions that were subject to document control, and we supported this by conducting the interview method. The study concluded that tax control over documents enables the economic institution to detect and correct areas of tax non-compliance in order to avoid tax risks that may be exposed to it. and through this the institution seeks to achieve regularity and effectiveness to ensure financial stability and improve its tax status.

Keywords: tax control, document control, taxpayer, tax administration, tax investigator.



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
	الفهرس قائمة الجداول والاشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات
06-01	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية على الوثائق والوضعية الجبائية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية على الوثائق والوضعية الجبائية
09	المطلب الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية على الوثائق
22	المطلب الثاني: مفهوم الوضعية الجبائية للمؤسسة
34	المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة
36	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
36	المطلب الأول: الدراسة المحلية
39	المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية
42	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة
48	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية غرداية
51	المطلب الأول: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة.

قائمة المحتويات

51	المطلب الثاني: لحة عن مديرية الضرائب لولاية غرداية
56	المطلب الثالث: المصالح الداخلية لمديرية الضرائب لولاية غرداية
60	المبحث الثاني: دراسة حالات ميدانية للرقابة الجبائية على الوثائق
60	المطلب الأول: سير عملية الرقابة الجبائية على الوثائق
64	المطلب الثاني: دراسات حالات تطبيقية وفق برنامج الرقابة الجبائية على الوثائق .
75	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.
77	خلاصة
79	خاتمة
84	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
18	مقارنة بين التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في الوضعية الشاملة والتحقيق المصوب.	1-1
44	جدول مقارنة الدراسات السابقة	2-1
67	جدول تسوية الضرائب.	1-2
67	جدول الحقوق الواجبة السداد (الدفع).	2-2
71	جدول تسوية الضرائب.	3-2
71	جدول الحقوق المستحقة.	4-2
75	جدول تسوية الضرائب.	5-2
76	جدول تحليل النتائج.	6-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
11	الرقابة الجبائية	01
12	أهداف الرقابة الجبائية	02
16	أشكال الرقابة الجبائية	03
34	الهيكل العام للرقابة على الوثائق	04
55	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية غرداية	05

قائمة المحتويات

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
الملحق 01	الملحق رقم 01 : Gn ⁰ 11
الملحق 02	الملحق رقم 02 : Gn ⁰ 50
الملحق 03	الملحق رقم 03 : وثيقة طلب المعلومات c2
الملحق 04	الملحق رقم 04 : وثيقة التسوية الأولية C4
الملحق 05	الملحق رقم 05 : وثيقة التسوية النهائية c5 définitive
الملحق 06	الملحق رقم 06 : المقابلة

قائمة المحتويات

قائمة الاختصارات

المختصر	الدلالة باللغة العربية
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IBS	الضريبة على ارباح الشركات
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
ق.ا.ج	قانون الاجراءات الجبائية
G50	التصريح الشهري برقم الاعمال
G12	التصريح السنوي
TAP	الرسم على النشاط المهني
ATIC	الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة الامريكية
VC	التحقيق المحاسبي
VP	التحقيق المصوب
FASEF	التحقيق في مجمل الوضعية
C2	وثيقة طلب المعلومات
C4	وثيقة التسوية الأولية
C5	وثيقة التسوية النهائية



تنتهج دول العالم سياسات اقتصادية متنوعة بهدف تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات، وتتضمن السياسة الاقتصادية للدولة السياسة المالية، إذ تعتبر السياسة الجبائية من أبرز ادواتها وهذا من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في توجيه الإقتصاد بما يتماشى مع أهداف الدولة والبحث على تحقيق الرفاهية الإجتماعية ناهيك عن الهدف المالي فهي تساهم بشكل مباشر في تغطية النفقات العمومية وتسييرها من خلال جباية مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على المكلفين بها، سواء كانوا اشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

يعتبر النظام الجبائي الجزائري الاطار القانوني الذي ينظم الرسوم والضرائب في الجزائر وهو أحد الأدوات الرئيسية للسلطة الضريبية لتحقيق التوازن المالي ولقد تم ترسيم هذا في الدستور الجزائري انطلاقا من مبدأ التساوي والعدل في التكاليف واداء الضريبة، إضافة إلى وجوب اقتضاء قانون لفرض أي ضريبة كانت وانطلاقا من هذا تتبين مكانة الضرائب و أهميتها الكبيرة كونها تعد البنايع التي تستقي منها الدولة الاموال اللازمة لسد نفقاتها العامة المستمرة والمتزايدة كما تعتبر الضريبة الوسيلة المالية الشاملة بدورها الريادي في التمويل لكن ديمومة هذا المفهوم واستمراره مرهون بمدى استجابة المكلفين.

وبالنظر إلى كون النظام الضريبي الجزائري تصريحي أي أنه بمنح الحرية بالنسبة للمكلف بالضريبة بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه تكون المراقبة الجبائية على هذه التصريحات المكتتبه لازمة لأنها في الكثير من الاحيان تكون غير دقيقة وغير صادقة نظرا لوجود اخطاء، سواء كانت بحسن نية أو عن قصد للتملص من دفع الضريبة، ولهذا فان أساليب المراقبة الجبائية ومهما كانت تتميز بالصرامة من جهة والردع من جهة أخرى تبقى في أمس الحاجة إلى ايجاد المبادئ والأطر الأساسية التي عن طريقها تكون الضوابط الجبائية ذات فعالة في الميدان.

ومن بيئة الانظمة الضريبية التصريحية الحديثة، حيث يقوم فيها المكلفون بالإبلاغ عن أوعيتهم انطلاقا من حسن نيتهم حتى يثبت العكس، تعد الرقابة الجبائية على الوثائق كخطوة أولى الفعل المقابل والضروري لهذا النظام

الذي يخول للإدارة الضريبية مراجعة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإغفالات، وكذلك عدم احترام الالتزامات من قبل المكلفين، وبذلك فهي تشكل وسيلة فعالة تضمن مصالح الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكياتهم إتجاه التزامهم الضريبي.

لهذه الأسباب وغيرها تحاول الجزائر استعمال الرقابة الجبائية للتصدي لكل الممارسات السلبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة الرامية إلى التهرب أو التخلص من دفع ما يقع على عاتقهم من ضرائب ورسوم، و بالتالي فإن الإدارة الجبائية تلعب دورا رئيسيا في تسوية الوضعية الجبائية للمكلفين لتحقيق التوازن والاستقرار المالي العام أي نجاح السياسات المالية بصفة عامة والسياسات الضريبية بصفة خاصة في تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول والثروات في المجتمع، ومن أجل هذا تستعمل الادارة الجبائية العديد من أنواع الرقابة على المكلفين بالضريبة، والتي تختلف حسب طريقة أداء هذا النوع من الرقابة (داخليا أو خارجيا)، فنجد في الرقابة الخارجية التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، كما نجد أيضا في الرقابة الداخلية ، الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق والتي اعتمدت كمتغير في دراستنا هذه.

ب- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية لدراستنا كالتالي:

كيف تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا عرض جملة من التساؤلات الفرعية نصيغها كالتالي:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية على الوثائق؟
- هل يمكن للرقابة الجبائية على الوثائق أن تقوم بتحسين سلوك المكلفين بالضريبة؟
- ماهي آليات الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة؟

ت-فرضيات الدراسة:

للألمام بجوانب الموضوع والاشكالية الجوهرية المطروحة، يمكن تقديم فرضيات الدراسة كما يلي:

- تعد الرقابة الجبائية على الوثائق من أهم الأدوات المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية لضمان احترام المؤسسات للتشريع الجبائي.
- تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تحقيق العدالة وحماية حقوق كل من الخزينة العمومية والمؤسسات الخاضعة للضريبة.
- تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال التأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة والكشف عن المخالفات المحتملة لمساعدة المؤسسة على تداركها.

ث-أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة ما مدى مساهمة الاشكالية لدى مديرية الضرائب بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

- تسليط الضوء على اهم الجوانب النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية؛
- معالجة وتحليل الاشكاليات المطروحة أساسا؛
- الهدف الذي نسعى لبلوغه من خلال هذه الدراسة هو التطرق إلى توضيح دور هذا الاخير في زيادة المصداقية والشفافية للمكلفين بالضريبة ومنه تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة؛
- تكمن اهداف تعلم الرقابة الجبائية في تزويد الطالب بالمهارات التي تمكنهم من القيام بعمليات التسوية لمختلف الضرائب والرسوم سواء للمتهربين في مجال الجباية أو للمكلفين بالضريبة التي تتضمن تصريحاتهم الجبائية على اغفالات أو أخطاء.

ج- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها الضريبة في الإقتصاد الوطني بشكل عام وفي تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص، لكون الرقابة الجبائية من أبرز الوسائل التي تتبعها الدولة للكشف على الأوعية الضريبية الحقيقية، مما يستدعي دعمه من خلال الرقابة الجبائية على الوثائق لإعتبارها الية ردعية ووقائية في آن واحد.

ح- مبررات اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع للأسباب التالية:

➤ الأسباب الذاتية:

- إبتاط الموضوع بالتخصص؛
- الرغبة الشخصية والملحة في التكامل المعرفي والمهني بين مجال الدراسة ومجال المهنة.

➤ الأسباب الموضوعية:

- نظرة وحساسية المجتمع الجزائري للرقابة الجبائية خاصة والضريبة عامة، هذا ما دفعنا للبحث والتساؤل عن أصل هذه الحساسية وهل هي راجعة إلى ذهنية المكلفين في حد ذاتهم أو إلى اجهزة الرقابة الجبائية أو إلى التشريع الضريبي.
- نظرا لأهمية الضرائب في تحقيق السياسات المسطرة والتوازنات في البلد وانتشار الغش والتهرب الضريبي حاولنا تسليط الضوء على وسيلة ردعية والمتمثلة في الرقابة الجبائية على الوثائق.

خ- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى مصالح مديرية الضرائب لولاية غرداية وبالتحديد في مركز الضرائب.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى مركز الضرائب في الفترة الممتدة من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر أفريل من سنة 2024، وتعلقت بدراسة ملفات جبائية خضعت لعملية رقابة على الوثائق للسنوات 2020، 2021 و2016 لكل الحالات التطبيقية المذكورة على التوالي.

د- منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والتساؤلات المطروحة من خلال بحثنا، سوف نعتمد على مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف أما في الجانب التطبيقي استخدمنا منهج دراسة الحالة من خلال دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة ومعالجة مختلف التزاماتها الجبائية.

أما عن الأدوات التي تم الاعتماد عليها في دراسة الحالة استعملنا أسلوب المقابلة إضافة إلى ملاحظة الوثائق والسجلات الضرورية.

ذ- صعوبات الدراسة:

لقد مرت فترة البحث واعداد المذكرة بجملة من الصعوبات والعراقيل تمثلت في :

- عدم استقرار التشريع الجزائري وكثرة التعديلات؛
- صعوبة الحصول على التقارير والحالات التطبيقية لعملية الرقابة على الوثائق؛
- خصوصية الموضوع مما صعب من إمكانية الوصول إلى بعض المعلومات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة الذين أخضعوا للتحقيق الجبائي، وهذا بسبب مقتضيات السر المهني على مستوى إدارة الضرائب.

و- هيكل الدراسة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث تم تقسيم البحث إلى فصلين.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة ويتضمن مبحثين المبحث الأول تم التطرق إلى الادبيات النظرية أما المبحث والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا.

أما الفصل الثاني فيتناول دراسة الحالة التي حاولنا فيها دراسة ثلاثة ملفات ودراسة التقارير الخاصة بها. وفي الأخير نجد الخاتمة التي تضمنت تلخيص عام واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على ما تم التوصل إليه إضافة إلى افاق البحث.

الفصل الأول: الأدبيات
النظرية والتطبيقية للرقابة
الجبائية على الوثائق والوضعية
الجبائية للمؤسسة

تمهيد:

نظم المشرع الجبائي جملة من الإجراءات وذلك لتنظيم العلاقة التي تربط الإدارة الجبائية بالمكلف بالضريبة وعلى هذا الأساس منحت الإدارة الجبائية العديد من الصلاحيات والحقوق التي تجعلها تقوم بدورها على أكمل وجه حيث تبقى المراجعة الجبائية من أهم المهام التي خولت للإدارة الجبائية من أجل القيام بدورها الأساسي المتمثل في مراجعة وإكتشاف الأخطاء والتلاعبات في تصريحات المكلفين بالضريبة، وهذا من أجل التأكد من سلامتها ومصداقيتها، وتعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق من بين الأليات المستخدمة من أجل دعم وتعزيز المراجعة الجبائية والتأكد من صدق وسلامة التصريحات وبالتالي تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة.

للإمام بكل من الرقابة الجبائية على الوثائق ودورها في تحسين الوضعية الجبائية سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى

مبحثين:

- المبحث الأول: نتطرق فيه إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية على الوثائق وكذا الوضعية الجبائية للمؤسسة.
- المبحث الثاني: سنتناول من خلاله الدراسات السابقة للبحث.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الجبائية على الوثائق والوضعية الجبائية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مدخل الرقابة الجبائية بصفة عامة والرقابة الجبائية على الوثائق بصفة خاصة، وكذا الوضعية الجبائية، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول ماهية الرقابة الجبائية، أما في المطلب الثاني فسننتقل إلى متطلبات الوضعية الجبائية، وسنحاول إبراز ارتباطات الرقابة الجبائية على الوثائق بالوضعية الجبائية للمؤسسة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية.

لطالما إرتبطت الغاية في أي عملية رقابية كانت، باكتشاف الأخطاء والانحرافات و التي يمكن أن تحدث لسبب أو لآخر وتعد الرقابة الجبائية نوع من أشكال الرقابة بصفة عامة ولها مفهومها وأهميتها وأهدافها المتعلقة بها والتي سوف نتناولها في ما سيأتي:

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

1. تعريف الرقابة:

تم تعريفها على أنها التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة؛ أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمه ومنع تكراره وتحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.¹

2. تعريف الجبائية:

إن تعريف الجبائية يشمل عدة عناصر منها، الإتاوة، الرسم، الضريبة، فقد يتحصل الاشخاص الطبيعيين على إمتياز بشكل منفرد، فيدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة. كما يدفع الفرد إلى الدولة مبلغا من النقود جبرا مقابل

¹ بدرأوي شهيناز، مدخل الى ادارة الاعمال ، سلسلة محاضرات ، كلية العلوم الاقتصادية، 2021/2022 ص14.

إتفاهه بخدمه معينه، وهذا يطلق عليه بالرسم. ومع تطور وتغير وظائف الدوله تغيرت طبيعه الرسم وتم إضافة الضريبه التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدوله ومن هنا تظهر أهمية النظام الجبائي.¹

3. مفهوم الرقابة الجبائية:

تعددت تعاريف الرقابة الجبائية نذكر أهمها:

- هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من مدى صحة المحتوى مع الإثباتات والتصريحات الممنوحة²
- حسب الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة الامريكية ATIC : تتمثل في ابداء الرأي على مجموعة من الهياكل الجبائية للوحده وطريقة عملها وبالتالي فجباية الوحده بكل اشكالها هي هدف المراجعة الجبائية.³
- أما من الناحية القانونية وكما نصت عليها المادة 19 من ق ا ج أنها السلطة المخولة لإدارة الضرائب بمراقبة التصريحات الجبائية والمحاسبية والوثائق المستعملة لتجديد كل ضريبة أو رسم أو إثاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها.⁴
- وكما يعرفها الدكتور عبد الحميد دراز بأنها: التحقيق من شمول الوعاء الضريبي للمول لكافة العناصر الخاضعة للضريبة، ومن صحة القيم المالية لهذه العناصر والتأكد من حصيلة المركز المالي للمول سواء عند تحديد دين الضريبة أو عند النظر في إسقاطها.⁵

1 بكرتي بومدين، الجبائية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، 2015، ص305.

2 سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012، ص 82، 83.

3 سميه قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية، ورقلة، 2012، ص 16.

4 المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية، ص 9.

5 عبد الغاني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية واثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999/2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، العلوم الاقتصادية، 2010/2011، ص 88.

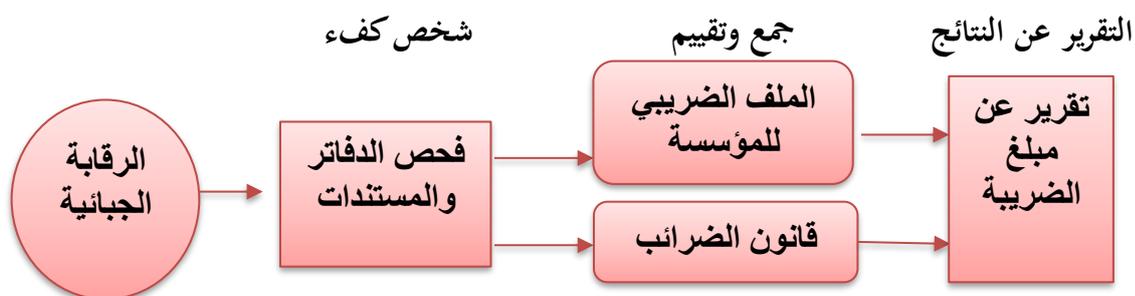
➤ أما الأستاذين { p.Bougan et J.M.vale } عرفها كما يلي : أنها الفحص المحاسبي المطبق من

طرف الدارة الضريبية وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية.¹

وفي الأخير يمكننا إستخلاص مما سبق أن الرقابة الجبائية هي فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق والمستندات للمكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذوي شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم.

كما يمكن أيضا تلخيص التعاريف السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (1.1) : الرقابة الجبائية



المصدر: مرادسي شوقي، مطبوعة في مقياس المراجعة والتدقيق الجبائي، جامعة ام البواقي، 2020/2019، ص4.

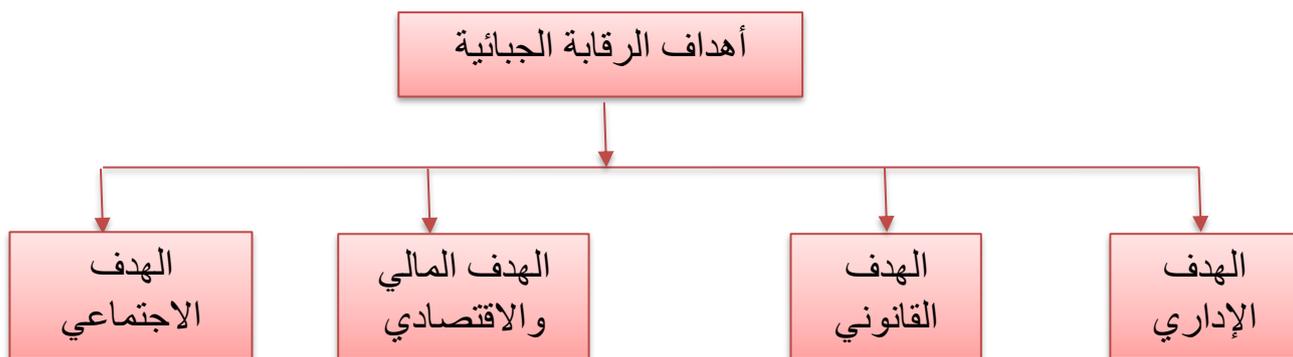
الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية.

تعتبر الرقابة الجبائية هدفا هيكليا خارجيا من أهداف الإدارة الجبائية إذ أنه يضمن صحة أساس مهامها للشروط المشكلة والتي هي الغش الضريبي وتسوية الوضعية الجبائية إنطلاقا من التصريحات المودعة من طرف المكلفين والمنصوص عليها في التشريع الجبائي وذلك لتحقيق الأهداف الملخصة في الشكل التالي² :

¹ مصطفى ايدير، عمر الفاروق زرقون، تقييم فعالية المراجعة الجبائية في البيئة الجزائرية، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد02، ورقة، 2019، ص66.

² صالح قسومة، حويده احمد يوسف و آخرون، الرقابة على الوثائق ودورها في مكافحة التهرب الجبائي، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022، ص ص17،18.

الشكل رقم (2.1): أهداف الرقابة الجبائية



المصدر: صالح قسومة، حويدة احمد يوسف وآخرون، الرقابة على الوثائق ودورها في مكافحة التهرب

الجبائي، المرجع السابق، ص ص 17,18.

الهدف الإداري: تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما في الإدارة الجبائية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها ويمكن أن نجتمع هذا الدور في النقاط التالية¹:

- تحديد الإحرفات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة في معرفة و الإلمام بأسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك؛
- تساعد على إعداد الإحصائيات الخاصة بالتهرب الضريبي؛
- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة و محاولة إيجاد حلول لها.

الهدف القضائي: يتمثل الهدف القضائي في السهر على تطبيق التشريعات الجبائية و تحقيق العدالة الجبائية بهدف الحفاظ على الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة.

الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف إلى المحافظة على الإيرادات العامة من التلاعب والغش أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال؛ وهذا لضمان دخول الإيرادات يقدر أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة

¹ سليمان عتير، مرجع سابق، ص 82.

الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية الاقتصادية للمجتمع موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

الهدف الاجتماعي : يتمثل في هدفين رئيسيين هما :

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا يرساء مبدأ أساس الاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة؛
- منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصير في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع.

الفرع الثالث: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

أولاً: الحقوق المخولة للإدارة الجبائية

لتنظيم الرقابة الجبائية حدد المشرع الجزائري اطاراً قانونياً وضح من خلاله مختلف صلاحيات وحقوق الإدارة تجاه المكلفين اثناء ادائها لمهمتها الرقابية، وبالمقابل منح ضمانات للمكلف لحمايته من مختلف أشكال التعسف والحقوق التي منحها المشرع للإدارة الجبائية هي¹:

1/ حق الادارة الجبائية في الاطلاع: حسب المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية:

يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة أدناه.

2/ حق الاطلاع لدى الإدارات العمومية : لا يمكن في أي حال من الأحوال لإدارات الدولة و الولاية

والبلديات ، وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة ، أن تحتج بالسر المهني أمام اعوان الادارة المالية الذين يطلبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها و لتسهيل عملية الاطلاع يتعين على هيئات الضمان الاجتماعي ان توافي سنويا ادارة الضرائب لكشف فردي عن كل طبيب أو طيبب اسنان أو قابلة أو مساعد طبي،

¹المادة 45، قانون الاجراءات الجبائية، ص30.

يبين فيه رقم التسجيل المؤمن لهم والشهر الذي دفعت فيه الأتعاب و المبلغ الاجمالي لهذه الأتعاب، كما هي واردة في أوراق العلاج، كما يجب على السلطة القضائية أن تطلع إدارة الضرائب بكل معلومات يمكن أن تساعد المفتش على كشف حالات التهرب .¹

3/ حق الاطلاع لدى الادارات الخاصة: يتعين على كل شخص أو شركة ان تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية أو تشري بصفة اعتيادية، باسمها نفس الممتلكات التي تصبح مالكة لها لإعادة بيعها ان تقدم عند كل طلب لأعوان ادارة الضرائب الدفاتر والمستندات الواجب مسكها طبقا للقانون التجاري.²

4/ حق الاطلاع لدى البنوك: لقد سمح القانون الضريبي لأعوان الادارة الضريبية حق الاطلاع على كل كشوفات حسابات المكلفين بالضريبة الموجودة لدى البنوك وجميع الهيئات المالية لذلك فان البنك ملزم اجباريا بتقديم جميع الكشوفات البنكية التي يطبقها المحقق الضريبي.³

و لتمكين أعوان الادارة الجبائية من أداء عملية الإطلاع على أحسن وجه، فرض المشرع عقوبات على كل من يعرقل عمل الادارة الضريبية لحق الاطلاع سواء بالامتناع أو إتلاف الأوراق والمستندات التجارية وذلك بغرامة مالية جبائية تتراوح من 5000 دج إلى 50000 دج .

5/ حق الإدارة الضريبية في الإستدراك و الإسترجاع: يتمثل حق إستدراك الأخطاء في الإمكانية الممنوحة في الإدارة الجبائية لإعادة النظر في فرض الضريبة وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة، حيث يجوز إستدراك كل خطأ يترتب سواء في نوع الضريبة أو مكان فرضها بالنسبة لأي مكان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول الإضافية، وحدد الأجل القانوني لإستدراك الأخطاء بأربعة سنوات للقيام بتحصيل جدول الضرائب والرسوم التي يقتضيها إستدراك ما كان سهو أو نقص في وعاء الضرائب والرسوم.⁴

¹المادة46، قانون الإجراءات الجبائية، ص30.

²المادة58، المرجع نفسه، ص 35.

³المواد 61،60،62، المرجع نفسه، ص ص 35، 36.

⁴ المادة 39، المرجع نفسه، ص28.

6/ حق الادارة الجبائية في المعاينة: من أجل ممارسة حقها في الرقابة وعندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن تسمح للأعوان الذين لهم رتبة مفتش على الأقل ومؤهلين قانونياً، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول حجز كل المستندات والوثائق والدعائم والعناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.¹

7/ حق الادارة الجبائية في اجراء التحقيق: يمكن لأعوان الإدارة الذين لهم رتبة مراقب على الأقل أن يقوموا بكل التحقيقات والتحريرات اللازمة لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، لدى المدينين برسم على القيمة المضافة ولدى الغير العاملين لحساباتهم في المحلات المخصصة لصنع أو انتاج أو تحويل وكذا تخزين البضائع أو بيعها أو تأدية خدمات بجميع أنواعها كما يمكنهم طلب تسليم الفواتير والمحاسبة المادية والدفاتر والسجلات والوثائق المهنية التي يمكن أن تكون لها صلة بتأسيس أرقام الأعمال والأرباح.²

8/ حق الادارة الجبائية في الرقابة: يتمثل حق الرقابة في مجمل العمليات التي تسمح بالتحقيق من نزاهة وصحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف وذلك بمقارنتها بمعطيات خارجية.

تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها.³

ثانياً: أشكال الرقابة الجبائية

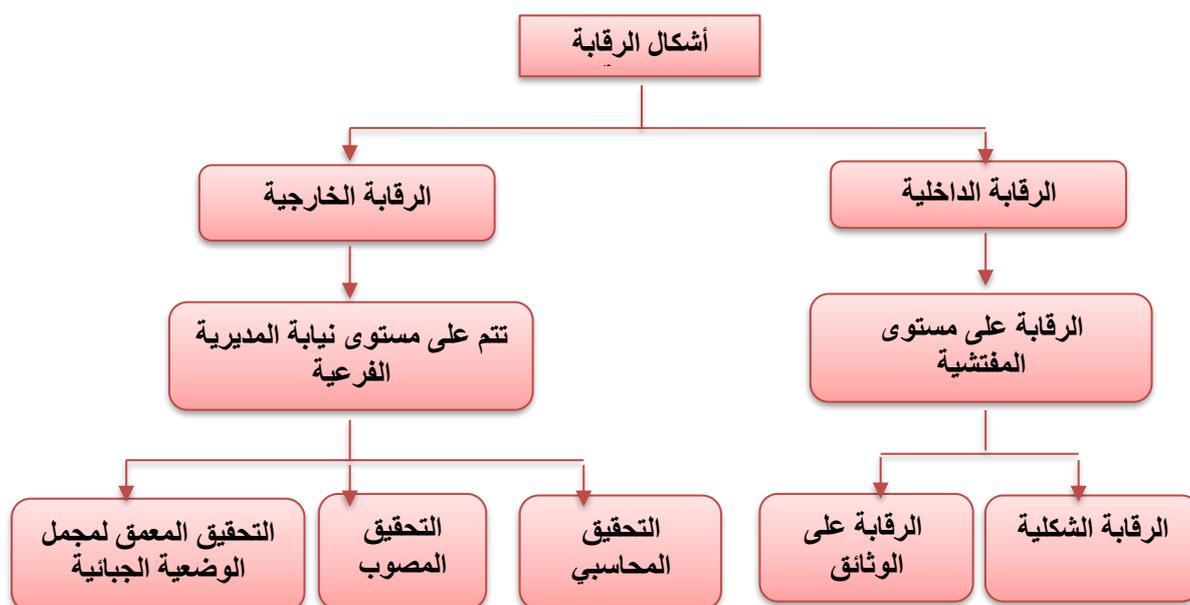
تأخذ الرقابة الجبائية أشكالاً عديدة تطبق في الوقت المناسب من طرف الإدارة الجبائية ويمكن أن تباشر بصفة عامة أو معمقة كما يلي:

¹المواد 33،34، قانون الإجراءات الجبائية ، ص20.

²المادة 33، نفس المرجع السابق، ص19.

³المادة 18، نفس المرجع السابق، ص09.

الشكل رقم (3.1): أشكال الرقابة الجبائية .



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية غرداية

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى أن الرقابة الجبائية تقسم إلى ما يلي:

1- الرقابة العامة:

تتم الرقابة العامة على مستوى المفتشيات؛ وتشكل من نوعين أساسيين هما:

أ- الرقابة الشكلية: تنطرق الرقابة الشكلية إلى الأخطاء المادية المرتكبة من طرف المكلفين عند قيامهم بتقديم

التصريحات الجبائية، فالهدف منها كشف تلك الأخطاء وتصحيحها

ب - الرقابة على الوثائق: سنتطرق إلى هذا العنصر في الفرع الموالي بالتفصيل.

2- الرقابة المعمقة: الرقابة المعمقة هي إستمرار للرقابة على الوثائق غرضها اكتشاف التهرب الضريبي وتسوية

الوضعية الجبائية للمؤسسة وذلك بدراسة الملفات بدقة وبصفة معمقة ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف

وتحتوي هذه الأخيرة على ثلاث أنواع وهم كالتالي: ¹

¹ اسيا قاسمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق الاقتصادية، مجلد 03، العدد01، 2019، ص 159.

أ-التحقيق في محاسبة المكلف بالضريبة VC: هو مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة ويتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية من طرف أعوان الإدارة الضريبية بعين المكان ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة وتتم المراقبة على كل الوثائق مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات.¹

ب-التحقيق المصوب VP: يعتبر هذا الأخير إجراء رقابي موجه يتضمن ضريبة واحدة أو عدة ضرائب بعنوان جزء أو كل المدة غير المتقادمة أو بمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية متعلقة بمدة تقل عن سنة جبائية وذلك ما تم نصه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية 2024.²

ج-التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية VASFE:

حسب المادة 21 من قانون إ. ج يمكن للأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لأشخاص الطبيعيين الذين لديهم موطن جبائي في الجزائر على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة سواء لديهم التزامات متعلقة بهاتين الضريبتين أم لا.

يمكن كذلك أن يخضع هذا التحقيق الأشخاص الذين ليس لديهم موطن جبائي في الجزائر عندما يكون لديهم التزامات بعنوان نفس هاتين الضريبتين.³

والجدول التالي يوضح الفروقات بين التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق والتحقيق المصوب.

¹المادة 20، قانون الاجراءات الجبائية، ص 11.

²المادة 20 مكرر، نفس المرجع السابق، ص 15.

³المادة 21، نفس المرجع السابق، ص ص 15، 16.

الجدول رقم (1.1): مقارنة بين التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في الوضعية الشاملة والتحقيق المصوب.

التعيين	تاريخ تسليم اشعار التحقيق	أجل تحضير المحاسبة	المدة القصوى للتحقيق	أجل الرد على التقرير الأولي	الضرائب المعنية	سنوات التحقيق
التحقيق المحاسبي VC	أول يوم للتحقيق تاريخ وصل الاستلام	10 ايام	سنة واحدة	40 يوم	كل الضرائب والرسوم والحقوق	04 سنوات غير متقدمة
التحقيق المعمق في الوضعية الشاملة vasfe	أول يوم للتحقيق تاريخ وصل الاستلام	15 يوم	سنة واحدة	40 يوم	الضريبة على الدخل الاجمالي IRG	04 سنوات غير متقدمة
التحقيق المصوب vp	أول يوم للتحقيق تاريخ وصل الاستلام	10 ايام	شهرين	30 يوم	نوع أو كل انواع الضرائب	فترة كاملة أو جزء منها

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على قوانين الاجراءات الجبائية .

ثالثا: صلاحيات الجهات المخولة للقيام بالرقابة والمدة القانونية لها.

تشمل هذه الصلاحيات ما يلي:

1- الجهات المكلفة بالرقابة:

تكمن هذه الجهات ما يلي:

أ- مديرية الأبحاث والمراجعات: جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، تنحصر مهامها في تحديد إختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لإنتقاء الملفات الجبائية، بالإضافة إلى سد منافذ التهرب الضريبي وإسترجاع حقوق الخزينة العمومية.

ب- المديرية الولائية للضرائب: هي مديرية ولائية على المستوى المحلي تعد أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية بالنسبة للسلم الإداري، تضم هذه المديرية مديريات فرعية وهي: المديرية الفرعية للتحصيل المديرية الفرعية المكلفة بالمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل، والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية والتي تعد من أهم هذه المديريات لكونها مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، وتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من طرف مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون في إقليم الولاية.¹

ج- مديرية كبريات المؤسسات: تتكفل هذه المديرية فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا، أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني ومهما يكن محل مؤسستها الرئيسي، أو مديريتها الفعلية أو مقره.

د- مركز الضرائب: هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي والمختصة حديثا بالرقابة الجبائية، والتي تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لغرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديريات كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة، وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب.²

¹ عماري عبد القادر، الساعد أنيس، أثر الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب الولاية عين الدفلي، مذكرة ماستر

أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاتي بونعامة، خميس مليانة 2019-2020، ص، 7، 8.

² مرسوم تنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 2006، ص 11.

للإشارة يجوز للأعوان المكلفين بالرقابة أن تتوفر فيهم بعض من الشروط الإجبارية مثل الرتبة أي مفتش على الأقل، أو أن يكتب بطاقة انتداب للقيام بالمهام.

2- **المدة الخاضعة:** المدة القانونية المعنية هي 04 سنوات الماضية وهي مدة التقادم، وبصفة استثنائية يمكن تمديد الآجال بستين إذا اكتشفت الإدارة أن المكلف يمارس نشاطه بطرق تدليسية أو متابع قضائياً.

الفرع الرابع: الرقابة الجبائية على الوثائق

تعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق الجزء المكمل للرقابة الشكلية وان كانت لا تختلف كثيراً عنها، وبالتالي سنعالجها وفقاً لبيان مفهومها وطريقة اختصاصها وكيفية برمجة ملفاتها وكذا الإجراءات التي تتميز بها.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية على الوثائق:

هي عبارة عن إجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي لمقارنته مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المتحصل عليها من قنوات أخرى كالإدارات والهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى.¹

وتعرف أيضاً على أنها فحص يخص المستندات الشاملة حول شكل ومضمون التصريحات الجبائية، اعتماداً على المعلومات المكونة للملف الجبائي (مقارنة رقم الاعمال، الارباح، السجلات المحاسبية، الرسم على القيمة المضافة.... الخ)²

فمن خلال التعريفين السابقين يمكننا استخلاص أن الرقابة على الوثائق هي آلية تسمح للمصالح الجبائية بفحص التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين وذلك اعتماداً على المعطيات والمؤشرات المستخلصة من الملف

¹ عفاف بولحية، ابراهيم بوجاجة و آخرون، اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة الاقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 239.

² قانون الاجراءات الجبائية، بتصرف.

الجبائي المعني بالرقابة الجبائية ففي البداية دوما يفترض حسن النية في المكلف أي أن التصريحات التي يقدمها للإدارة الجبائية يفترض أنها صحيحة وسليمة ودقيقة لكن يبقى على الإدارة الجبائية مصلحة الوعاء أن تتحقق من صحة هذه التصريحات.

ثانيا: الاختصاص في الرقابة على الوثائق

يعهد الاختصاص للقيام بهذه الرقابة للمصالح الجبائية والتي تنشأ على مستوى مديريات العامة للضرائب كما نصت عليها المادة 19 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية وهي كالآتي :

- مصلحة الرقابة بمديرية كبريات المؤسسات؛
- مصلحة الرقابة بمركز الضرائب؛
- مصلحة الرقابة بالمراكز الجوارية للضرائب؛
- مفتشيات الضرائب.

أما فيما يخص الإختصاص الإقليمي فهو تابع لدائرة الإختصاص الإقليمي لكل هيئة بالإضافة إلى الملفات المسوكة في مصالحها¹.

ثالثا: برمجة الملفات للرقابة على الوثائق

تكون كما لاحظنا سابقا باقتراح من المصالح القاعدية للتسيير أو المفتشيات حيث جرت التنظيمات سابقا على اعتماد نسبة من 15 % إلى 20 % من ملفات النظام الحقيقي إلا أنه حاليا مع كثرة الملفات وقلة الأعوان أصبح يؤخذ بالملفات بناء على درجة الأهمية ونسبة الإختلال .

ترسل الاقتراحات المعللة بالإضافة إلى اقتراحات التحقيق إلى المدير الولائي للضرائب خلال 15 يوما الأولى من شهر أكتوبر، تعقد لجنة تتكون من المدير الولائي للضرائب والمدير الفرعي للعمليات الجبائية والمدير الفرعي للرقابة

¹المادة 19 مكرر2، قانون الاجراءات الجبائية، ص 11، 10 .

الجبائية ورئيسي مصلحتي التحقيق والتنشيط تقوم بدورها بدراسة الاقتراحات ويقوم بإعداد برنامج العمل السنوي للمراقبة على الوثائق وترسل نسخة منه لإعلام إلى المدير الجهوي للضرائب خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وقبل 15 ديسمبر يوجه البرنامج إلى مدير الفرعي للعمليات الجبائية والذي بدوره يقوم بإرساله إلى المصالح المختصة من أجل تنفيذه وإعداد تقرير على الملفات المراقبة بعد الانتهاء منه .

مع الإشارة إلى أنه على مستوى مديرية كبريات المؤسسات تعتبر بمثابة مديرية مستقلة عن الولاية وتتم الدراسة بها بنفس الإجراءات.¹

المطلب الثاني: متطلبات تسوية الوضعية الجبائية لمؤسسة.

ينظم القانون الجبائي نشاط الإدارة الضريبية أثناء تنفيذها لسلطة عامة معززة بامتيازات غير مألوفة في القانون العادي، ويمس بشكل مباشر مجال الحقوق والحريات الأساسية للمكلف بالضريبة حيث أن السلطة الجبائية تفوق في شتى الحالات السلطة الإدارية نظرا للسلطة التي تحوز عليها خصوصا من خلال بعض الصلاحيات المتعلقة بالتحديد التلقائي للضريبة office Taxation ، وحق الاطلاع وحق توقيع بعض الجزاءات.

كما تعتبر تسوية الوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة عملية تسمح بتسوية الإخلال بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في القانون الجبائي للضرائب من خلال الوفاء بالضريبة على الدخل.²

الفرع الأول: مفهوم تسوية الوضعية الجبائية لمؤسسة وأهميتها.

تعتبر تسوية الوضعية الجبائية عملية تهدف إلى تنظيم وتوضيح وتنفيذ الالتزامات الجبائية لمؤسسة بما في ذلك تحديد الالتزامات الضريبية وتسديدها وفق القوانين واللوائح الجبائية المعمول بها، تشمل هذه العملية تقييم وتحليل

¹أسامة محراب، أشكال الرقابة الجبائية وفق التشريع الجبائي الجزائري، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020، ص 35، 36.

²وردة سالمي، محاضرات القانون الجبائي للأعمال، جامعة قسنطينة، ص 50.

الوضعية الجبائية الحالية للمؤسسة، ووضع خطة لتسوية تلك الوضعية وتنفيذ الخطة ومتابعة التقدم، كما ورد في تعريف Christine Collette في تسيير الضريبة " أن الضريبة بمثابة التزام قانوني للمؤسسة يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة و أن تصبح متغيرا فعالا في استراتيجياتها، بدل السلبية اتجاه الجباية يطرح الإستعمال الفعال و الذكي لها " 1.

الفرع الثاني: أهمية تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة.

إن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية بإفترض حسن النية، ولكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإبداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات سارية المفعول هذه الوضعية تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية لذلك تُعد تسوية الوضعية الجبائية أمراً ضرورياً للمؤسسة لتحقيق الأمن الجبائي وتنظيم وتوضيح الالتزامات الجبائية و الحفاظ على التوازن.²

كما تُساهم تسوية الوضعية الجبائية في تحسين السيولة المالية للمؤسسة، و تحقيق الفعالية الجبائية من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الحمائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه مما يسمح لهما بتحقيق وفورات مالية مباشرة³، مما يساعد على استدامة أعمال المؤسسة ونموها.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز تسوية الوضعية الجبائية سمعة ومصداقية المؤسسة أمام الجهات الرقابية والعملاء مما يؤدي إلى زيادة الثقة في المؤسسة وزيادة فرص النجاح والتطوير.

¹ Christine Collette, **Gestion fiscal des entreprises**, ellipses, paris, 1998 p85.

² أنور عبدة، زكرياء دمدوم، التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة، "مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة"، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04 ديسمبر، 2018، ص334، بتصرف.

³ محمد عادل عياض، "محاولة تحليل النسب الجمالي وآثاره على المؤسسات"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، تخصص إدارة الأعمال، ورقلة، 2002-2003، ص8. بتصرف.

الفرع الثالث: التزامات تسوية الوضعية الجبائية

تعد الوثائق ذات الصلة أحد المتطلبات الأساسية لتسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة وتشمل هذه الوثائق على سبيل المثال لا الحصر الفواتير والمستندات المالية، والعقود والاتفاقيات، وسجلات الرواتب والأجور، والقوائم المالية والتقارير الجبائية، كما يتعين على المؤسسة تجهيز هذه الوثائق وتنظيمها والاحتفاظ بها بشكل منظم ومنظم حيث يتم استخدامها كأدلة في عملية التحقق الجبائي وتسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة.

الوثائق المطلوبة لتسوية الوضعية الجبائية قد تختلف اعتماداً على القوانين واللوائح الجبائية في كل بلد ومع ذلك، قد تشمل الوثائق المطلوبة عادة، الدفاتر المحاسبية، المحاسبة المادية، وكل سجل وكل دعامة مهنية. تعين على الخصوص الفواتير المرسل والمستقبل، سندات التسليم، سندات الطلب وفواتير الطلب بالإضافة إلى العقود والمراسلات التجارية وكشوف الحسابات الخاصة بالأتعاب وبالسمسرة.....الخ.

بصفة عامة الوثائق المطلوبة لا بد أن تكون على صلة مباشرة بتطبيق قواعد وضع الفاتورة عملياً من الصعب على الإدارة الجبائية التمييز بين الدراسة السطحية للوثائق المحاسبية، كما ينص عليه القانون والدراسة النقدية لها هذا الأمر قد يؤدي إلى تجاوز الإدارة للحدود القانونية لحق إجراء التحقيق مما قد يتسبب في عيب الإجراءات.¹

الفرع الرابع: الالتزامات التصريحية للمكلفين بالضريبة.

تمثل التصريحات الجبائية تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، وتحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.

¹ عبد الوهاب لونيس ، محاضرات في مادة الاجراءات الجبائية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، 2021/2022، ص 27.

1-الالتزامات التصريحية: عرفت التصريحات الجبائية كما يملى:

هي وثيقة يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها برقم أعمال أو أرباحه أو تكاليفه.... الخ، ثم يقوم بإرجاعها لمصلحة الضرائب لتكون كدليل إثبات تستعين به هذه الأخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف.¹

يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للرسم، ان يكتب سنويا لدى مفتش الضرائب المباشرة التابع لمكان فرض الضريبة، تصريحا بمبلغ رقم الاعمال محقق أو الإيرادات المهنية الاجمالية، حسب الحالة، في الفترة الخاضعة للضريبة، وذلك في نفس الوقت الذي تكتب فيه التصريحات المشار اليها في المواد، 11، 18، 115²

ولكون النظام الجبائي يعتمد على التصريح التلقائي للمكلفين بالضريبة، هذا ما يستوجب التزام هؤلاء بمجموعة من التصريحات، هي:

أ-التصريح بالوجود:

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي أن يقدموا في ال30 يوما الأولى لنشاطها بالتصريح بوجودها لدى ادارة الضرائب التابعة لها و هذا وفقا لنموذج المعمول به (Gn°série08)، و يمكن اعتبار التاريخ الذي قامت فيه المؤسسة بعمليات الشراء الأولى كتاريخ لبداية نشاطها، في حالة ما إذا كان للمكلف بالضريبة فروعا أو وحدات تابعة لها فإنها تدخل في التصريح العام.³

¹سمية قحמוש، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، بسكرة، 2016، ص299.

²سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 65 .

ب - التصريح الشهري أو الفصلي برقم الأعمال:

هو عبارة عن وثيقة تأخذ مكان إشعار بالضرائب والرسوم التي تدفع نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدرو

الخاضعون لهذا التصريح هم:

- التصريجات صنف (Gn°50)، باللون الازرق: تلتزم بها المؤسسات الخاضعة لنظام الحقيقي؛
- التصريجات صنف (Gn°50.A) ، باللون البني: الذي تلتزم بها المؤسسات الخاضعة لرسم على القيمة

المضافة TVA.

يجب على المكلفين أن يودعوا كشفا شهريا لرقم الأعمال ومجمل الضرائب والرسوم لدى قابض مركز الضرائب

خلال 20 يوما الأولى من الشهر الموالي لشهر الذي تم خلاله تحقيق رقم الأعمال .

كما يجب أن يرفق كل دفع بجدول اشعاري في نسختين مؤرخ وموقع من قبل القائم بالدفع ويتضمن:

-اللقب، الاسم، الغرض و العنوان، المهنة الممارسة و رقم تعريف المادة الرئيسية للضريبة.¹

ج - التصريح السنوي:

يتعين على المكلفين بالضريبة أن يكتبوا على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة تصريحا خاصا عن مبلغ ربحهم

الصافي لسنة أو لسنة المالية السابقة، في حال تحقيق عجز يتم تقديم التصريح المتضمن مبلغ العجز ضمن نفس

الشروط.²

¹عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي،، طبعة جديدة، دار الهدى ، الجزائر، 2012 ص 4.

²نفس المرجع السابق .

د -التصريح بإيقاف النشاط:

في حالة إيقاف نشاط المؤسسة ككل أو جزء منها أو لنشاطها التجاري أو غير التجاري فإنه يجب عليها أن تعلم مفتش الضرائب المختص اقليميا خلال 10 ايام، بالتاريخ الذي تم، أو سيتم فيه ايقاف نشاط المؤسسة بالإضافة إلى أسماء وعناوين المالكين الجدد اذا أمكن.

أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة يقوم ورثة المتوفي بالتصريح بالمداخيل الخاضعة للضريبة في أجل ستة 06 أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.¹

2-الالتزامات المتعلقة بتسديد الضرائب:

تخص هذه الالتزامات تسديد الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضرائب ذات الطابع المهني والضريبة الجزافية الوحيدة.

أ -الضريبة على ارباح الشركات IBS :

تدفع هذه الضريبة على شكل اقساط ودفعات على الحساب في التواريخ الآتية:

- القسط الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس، من السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.
- القسط الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان، من السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.
- القسط الثالث: من 20 أوتوبر إلى 20 نوفمبر، من السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.

حيث يساوي مبلغ كل قسط 30 من الضريبة الاجمالية المتعلقة بأرباح الدورة الاخيرة، وادا كان مبلغ الضريبة للسنة الماضية غير معروف فإن مبلغ القسط الأول يحسب على أساس ضريبة السنة التي تسبقها، ثم يتم تعديل هذا

¹المادة 195، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص72 .

المبلغ عند دفع القسط الثاني. أما بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة فان مبلغ كل قسط يساوي 30 من الأرباح التي يتم تقديرها ب5 من رأس المال.¹

ب - الرسم على القيمة المضافة TVA:

يحسب هذا الرسم بتطبيق معدلين: معدل مخفض 9 % ومعدل عادي 19% وهذا بموجب قانون المالية لسنة 2017 بعدما كانا معدلي هذا الرسم على التوالي: 7 % 17 % قبل هاته السنة، ويطبق المعدل المخفض على بعض المنتجات والانشطة المحددة قانونا. وبفرض هذا الرسم على رقم أعمال المؤسسة المحقق، ويدفع خلال 20 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم في تحقيق رقم الأعمال.²

ت - الضريبة على الدخل الاجمالي IRG:

تتوقف طريقة دفع هذه الضريبة على نوع الدخل الذي يحققه الشخص الطبيعي، حيث تدفع بالنسبة للأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي على شكل دفعات وأقساط الحساب في التواريخ التالية:

- القسط الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس من السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.
- القسط الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان من السنة التي يتم فيها تحقيق الأرباح.

يحسب مبلغ كل قسط على أساس نسبة 30 من الضريبة المستحقة في الدورة المنتهية السابقة.

كما يمكن أن تدفع وفق نظام الاقتطاع من المصدر بالنسبة للمداخيل الموضحة في المادة من 104 من قانون الضرائب المباشرة.³

ث - الاقتطاعات من المصدر:

وتحتوي على عنصرين هامين وهما:

¹المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 43.

²المواد 14، 15، 18، 19، 20، 21، 23، قانون الرسم على رقم الاعمال، ص 13، 14، 15، 16.

³المادة 85، نفس المرجع السابق، ص 29.

• الالتزامات الخاصة بالمؤسسات التي توظف الاجراء:

كل المؤسسات التي تدفع أجور ومنح، تعويضات وأتعاب دائمة تقع على عاتقها الالتزامات التالية:

- القيام بحساب وتسديد الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضرائب على كل الأجور الخاضعة للضريبة؛
- تسجيل الضريبة على الدخل الاجمالي على دفتر خاص بالأجور مرقم ومؤشر من طرف المحكمة؛
- تقديم كشف الأجر عند دفعه؛
- القيام بالتسديد الدوري للضريبة على الدخل الاجمالي؛
- إيداع تصريح سنوي للأجور والمنح، هذا التصريح يجب أن يلخص جميع المبالغ المدفوعة للعمال الموظفين خلال السنة، ويجب أن يتم ايداع التصريح قبل 30 أفريل من السنة الموالية.¹

• الالتزامات الخاصة بالمؤسسات التي تدفع مبالغ خاضعة للضريبة لأشخاص لا ينتمون إليها:

والمتمثلة فيما يلي:

- القيام باقتطاع من المصدر عند تسديدها لمبلغ خاضع للضريبة، وأن تقوم بتسديد هذا الاقتطاع إلى إدارة الضرائب المختصة إقليميا خلال 20 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الاقتطاع؛
- إظهار مبلغ الاقتطاعات من المصدر في التصريحات السنوية إلى جانب التسجيلات العادية.

كما يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام الحقيقي ما يلي:

- مسك محاسبة منتظمة تتضمن دفاتر مرقمة ومؤشرة، تسجل فيها يوميا بدون فراغات ولا تشطيبات المبالغ الخاصة بالعمليات المحققة سواء كانت خاضعة للضريبة أم غير خاضعة لها؛
- وضع لوحات تعريفية في واجهة بنايات التي يمارسون فيها نشاطاتهم؛
- تثبيت لوحة تعريفية خارج موقع الأشغال بالنسبة لمؤسسات الأشغال العمومية؛
- إظهار الرسم في الفواتير ووضعية الأشغال وتقديم قائمة العمال والموظفين بالمؤسسة.²

¹المادة 74،75، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص26.

²المادة 75مكرر3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص26.

الفرع الخامس: إجراءات الرقابة على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية.

بعد وصول برنامج الرقابة الجبائية على الوثائق باسم السنة المستأنفة إلى الإدارة، تحيله على مصالحها المختصة،

والتي تتبع الخطوات التالية:

أولاً-إسناد المهام:

تقوم الإدارة بتوزيع الملفات المبرمجة بين الأعوان المراقبين حيث يقوم كل عون بمراقبة عدة. والذي يجب أن تتوفر فيهم رتبة مراقب على الأقل، تتم المباشرة للإجراءات والإشراف باسم المفتش أو الهيكل الإداري.

ثانياً-تحويل الملف الجبائي:

باستثناء المفتشيات التي يبقى الملف الجبائي فيها في نفس المصلحة، يكون في باقي المصالح الأخرى تحويل الملف الجبائي من مصلحة الحفظ بالمصلحة الرئيسية للتسيير إلى مصلحة الرقابة بالمصلحة الرئيسية. للرقابة والبحث، عن طريق طلب من رئيس المصلحة الأخيرة محتوم وومضي ومعلل إلى رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير، بموجبه يحول الملف الجبائي بجميع وثائقه إلى مصلحة الرقابة.¹

ثالثاً-مباشرة عملية الرقابة تعتبر أهم المراحل والتي قيدها المشرع بإجراءاتها الخاصة كالتالي:

1. طلب المعلومات: يكون برسالة موصى عليها محتومة وممضاة مع إشعار بالاستلام، يكون فيها إعلام المكلف بالخضوع للرقابة على الوثائق، وطلب الوثائق الإثباتية للتصريحات المقدمة للأربع سنوات السابقة وهي فواتير الشراء فواتير البيع فواتير الأعباء الكشوف البنكية.

تمنح مدة للمكلف بالضريبة لا تقل عن شهر (30) يوم) من تاريخ استلام الطلب أو من تاريخ رفض استلام الرسالة المؤشرة من قبل مصالح البريد وذلك وفق ما لاحظناه سابقاً في الرقابة الشكلية. يسلم وصل بالاستلام للمكلف من قبل العون المراقب يتم تحديد فيه جميع الوثائق المستلمة مع بيان الملاحظات عليه إن وجدت بينما تبقى نسخة منه بالملف على مستوى المصلحة.

¹ عصام سعدي، دور التصريحات الجبائية في الرقابة على المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي، 2016/2015، ص90.

استلام الرسالة المؤشرة من قبل مصالح البريد وذلك وفق ما لاحظناه سابقا في الرقابة الشكلية، يسلم وصل بالاستلام للمكلف من قبل العون المراقب يتم تحديد فيه جميع الوثائق المستلمة مع بيانات عليه إن وجدت بينما تبقى نسخة منه بالملف على مستوى المصلحة.

2. دراسة الملف: تكون عن طريق الدراسة الشاملة والدقيقة من حيث:

- ✓ المقاربة الشاملة بين جميع التصريحات الشهرية والسنوية والوثائق الإثباتية لها¹.
- ✓ مراقبة إيداع الوثائق الإثباتية المعتمدة في جدول النتائج للميزانية وكذا المعتمدة لتحديد رقم الأعمال.²
- ✓ التدقيق في التصريحات من حيث صحة العمليات الحسابية ومدى مطابقتها للمعلومات الواردة والوثائق الإثباتية المقدمة من طرف المكلف.
- ✓ مراقبة الوثائق المقدمة ومدى مطابقتها للتشريعات الجبائية مثال عن ذلك طريقة التسديد في الفواتير ومراقبة الدفع الفواتير المتجاوزة مبلغ 100.000.00 دج لا بد الدفع غير النقدي الشيك على الحساب دفع في بنك، في حالة المخالفة فواتير الشراء تطبق المادة 30 من قانون الرسم على الأعمال باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المستفاد منها وتطبيق غرامة جبائية وفق المادة 115 من ق. ر. ر. أ. بينما في فواتير البيع تطبق نص المادة 224 من ق. ض م/رم بخصم مبلغ التخفيض في رقم الأعمال وإعادة إدراج الرسم على النشاط المهني (TAP) وتطبيق غرامة جبائية وفق المادة 193 من ق. ض ع ر. م.³
- ✓ مقارنة بيانات المعلومات الواردة والمحاضر المعدة من قبل المصالح الجبائية مع التصريح والفواتير⁴.

¹ المادة 19، قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

² أسامة محراب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ أسامة محراب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ إلياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مكلمة لنيل شهادة ماجستير محاسبة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2011/2010، ص 36.

✓ مراقبة مدى صحة الفواتير ومدى مطابقتها للتشريعات الجبائية والقانون التجاري، ومدى صدق الفاتورة من خلال مراقبة الزبائن والموردين في البطاقة الوطنية للغشاشين في حالة تسجيلهم يتم تطبيق المواد 115 و30 من ق ر.ع. ر أ فيما يخص إسترجاع ر. ق م (TVA) إسترجاع مبلغ التخفيض فيما يخص أساس حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (BASE IRG) أو على الضريبة على أرباح الشركات BASE IBS وفقا للمواد القانونية الخاصة بها.

✓ مراقبة مدى شرعية الأعباء المخصصة ومطابقة القوانين والكمية مثال على ذلك مراقبة الإهلاكات المخصصة أو أعباء المستخدمين أو الخدمات المخصصة من خلال الفواتير المقدمة¹.

رابعا-نتائج المراقبة:

بعد عملية الدراسة والتحقيق في الملف وبانتهاء العون المراقب يجد نفسه في إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى: صدق التصريحات وعدم وجود أي مخالفة مرتكبة أو تحرب في هذه الحالة يقدم تقرير إلى رئيس المصلحة بسلامة الملف وبالتالي يتم حفظ الملف بالمفتشية أو إعادته إلى المصلحة الرئيسية للتسيير وإرسال رسالة المكلف من أجل سحب وثائقه المودعة بالمصلحة.

الحالة الثانية: وجود إغفالات أو تجاوزات، أو تحرب بسيط أو كبير، مع إمكانية العون المدقق من حصر جميع جوانبه وفي هذه الحالة يقوم المدقق بالإخضاع الضريبي بإتباع الإجراءات التالية:

1. إرسال الإشعار بإعادة التقييم الإبتدائي : يتم بنفس الإجراءات والشكليات التي لاحظناها سابقا في الرقابة الشكلية، وتمنح مدة 30 يوم من تاريخ إستلام الإشعار بإعادة التقييم الأولي، والمكلف الحق في سحب وثائقه المودعة بالمصلحة قبل الرد، بالإضافة إلى حقه في طلب أي إستفسار كتابيا أو شفويا يتعلق بالإخضاع والذي يتوجب على العون المدقق الرد عليه كما يجب الإشارة كسابقتها على الحق في الاستعانة بمستشار.

¹أسامة محراب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2. الإشعار بإعادة التقييم النهائي: في حالة عدم الرد أو في حالة رد المكلف وقبول جزء أو كل تبريراته تقوم المصلحة بإرسال إشعار بإعادة التقييم النهائي تحت طائلة بطلان الإجراءات وفق نفس الإجراءات ونفس الشكليات المتبعة في الرقابة الشكلية بتقرير أسس وقيمة الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والغرامات في الإخضاع النهائي كما هو في الإشعار الأولي أو أقل¹.

في حالة وجود أخطاء من طرف المراقب حتى ولو لم يتم الإشارة إليها من قبل المكلف يمكن للمراقب تداركها إذا كان من شأنها تخفيض الضرائب والرسوم أما في حالة الزيادة لا يمكن تداركها إلا بإعادة إشعار بالتقويم الابتدائي يخضع لنفس الإجراءات والآجال.

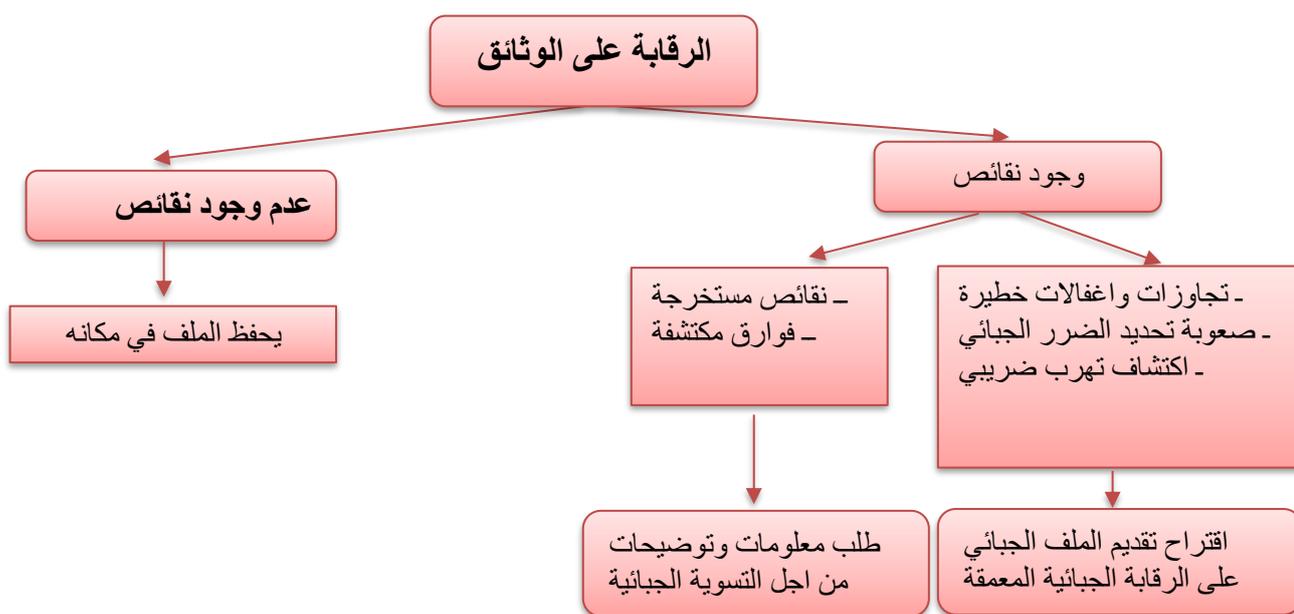
3 إعادة جدول التسوية: هو الجدول الذي يبين أسس وقيمة الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات المفروضة ويتم وفق ثلاث نسخ تحفظ الأولى بالملف والثانية ترسل إلى القبضة للمتابعة والثالثة ترسل إلى المكلف بالضريبة.

الحالة الثالثة: عدم فهم الملف أو النشاط وتكون في حالة وجود إشكالات كبيرة وعدم حصرها أو في حالة عدم إمكانية تحديد المشكل مثال خسارة متكررة وحسومات متبقية مرتفعة، نشاط مهم وهذا يتم اقتراح برمجة الملف للرقابة المعمقة مع وجوب إخضاع السنة المتقادمة وفق الحالة السابقة².

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 23.

² أسامة محراب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الشكل (1. 4) إجراءات سير الرقابة على الوثائق.



المصدر: عصام سعدي، دور التصريحات الجبائية في الرقابة على المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة

أم البواقي، 2016/2015، ص58.

المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة

تلعب الوثائق دورًا حيويًا في عملية الرقابة الجبائية، حيث تمثل أداة أساسية لتوثيق العمليات المالية فعندما يتم توثيق العمليات المالية بشكل صحيح، يتسنى للجهات المعنية التحقق من صحة تلك العمليات ومطابقتها للمعايير والتوجيهات الجبائية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الوثائق في توفير الأدلة والمعلومات اللازمة للتحقيقات الجبائية، حيث يتم جمع المعلومات من الوثائق المالية واستخدامها للكشف عن أي مخالفات تتعلق بالضرائب، وعلاوة على ذلك، تضمن الوثائق الشفافية والمصادقية في العمليات الجبائية بتوثيق كل العمليات والمعاملات بشكل صحيح وموثوق به وأخيرًا، تسهم الوثائق في تحقيق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق المكلفين، حيث يتم توثيق المعاملات والمواجهة المالية بطريقة عادلة وموضوعية.

تشكل الرقابة الجبائية دورًا حاسمًا في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة، فهي تعمل على التحقق من صحة ودقة البيانات الجبائية المقدمة من قبل المؤسسة، وتحليلها ومراجعتها بشكل منهجي ودقيق.

تهدف الرقابة الجبائية إلى التأكد من أن المؤسسة قامت بتسوية وضعيتها الجبائية بشكل صحيح وفقًا للتشريعات الجبائية المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الرقابة الجبائية على ضمان أن المؤسسة قد قامت بسداد جميع الضرائب والرسوم المستحقة وتقديم تقارير جبائية دقيقة وفي الوقت المحدد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض ما توصل إليه الباحثين السابقين في مجال دراستنا الحالية لما له علاقة بها حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تناول الدراسات السابقة الوطنية؛ أما المطلب الثاني فتناول الدراسات الأجنبية؛ أما المطلب الثالث فتضمن المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

➤ المطلب الأول: الدراسات الوطنية.

➤ المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

➤ المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية.

الدراسة الأولى: مريم والي، دور المراجعة الجبائية في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر؛ جامعة برج بوعريريج؛ السنة 2020/2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المراجعة الجبائية ودورها في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة وتسويتها حيث تمثلت هذه الأهمية في تبيين الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة التي تهدف إلى الرفع من القيمة الاقتصادية للمؤسسة كما يسمح لها من القدرة على تحقيق أهدافها بأبسط الوسائل وبأقل تكلفة للإجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض ومناقشة المفاهيم الأساسية للموضوع إضافة إلى أسلوب دراسة الحالة التي أجريت على مستوى {شركة كوندور} بغية التعرف على خطوات المراجعة الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية حيث توصلت إلى أهم النتائج نذكر منها: المراجعة الجبائية أداة لكشف الأخطاء الجبائية ومعالجتها وان المؤسسات الاقتصادية تسعى دائما إلى الاستفادة من الامتيازات التي تحظى بها جراء تطبيق المراجعة الجبائية ، وكذا إيداع التصريحات في الأجال القانونية يحي المؤسسة من الوقوع في الخطر .

الدراسة الثانية: سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛ جامعة بسكرة؛ السنة 2010/2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين جودة التصريحات الجبائية توضيح دور المراجعة الجبائية في تصدي لكل أنواع الغش والتهرب الضريبي والتحقق من مدى وجود تأثير مهمة المراجعة الجبائية على جودة التصريحات والتعرف على آلياتها لزيادة فعالية الدور الذي يجب أن يقوم به كما خلصت الدراسة إلى أن تحسين هذه الأخيرة في إدارة الضرائب يعتبر مدخلا أساسيا في توسيع الجبائي لتحسين التحصيل ضمانا لتمويل التنمية الاقتصادية وكذلك محاولة إعطاء حلول علمية لكيفية تسيير عملية المراجعة الجبائية بما يضمن تحقيق التوازن بين أهداف الإدارة والمكلفين ، للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في رصد المفاهيم الأساسية للدراسة إضافة إلى أسلوب دراسة الحالة أسقطت على مستوى مديرية الضرائب بولاية بسكرة؛ وختم بحثه بالنتائج التالية على أتمدى مساهمة مؤهلات المراجع الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية و العمل و التأكيد على تطوير نظام المراجعة الجبائية لتصريحات المكلفين وحساباتهم و المعلومات التي يقدمونها.

الدراسة الثالثة: فاطمة الزهراء موسى، ربيعة رحو، دور التحقيق الجبائي في تحسين التسوية الجبائية مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2022/2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة و تشخيص ظاهرة الرقابة الجبائية على الوثائق و تبين دورها الفعال في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة و التأكد من مدى صدق التصريحات المكتسبة كما أن هذه الوسيلة تستخدم في تنقيح و تطهير الملفات الجبائية الخاضعة للنظام الحقيقي والتي تمسك محاسبة قانونية منتظمة بهدف كشف كل الاغفالات و التجاوزات المستعملة سواء بقصد أو بدون قصد؛ أما هذه الوظيفة الموكلة لأعوان الإدارة الجبائية المؤهلين قانونا لها تمر على عدة مراحل وإجراءات عملية وعلى العون المحقق الالتزام بكل ما سبق لأنها تمثل ضمانات ممنوحة للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في ضبط

وتحليل المفاهيم الأساسية للموضوع إضافة إلى أسلوب دراسة حالة التي أجريت على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم قصد التعرف على خطوات الرقابة الجبائية في تحسين التسوية الجبائية للمؤسسة أسفرت نتائج الدراسة على أن قبل أي إجراء بالتحقيق يجب اختيار ودراسة الملفات الواجب التحقق فيها وفق مجموعة من المقومات التي خول للمصالح الجبائية القيام بها ومهارة عالية لتحقيق أهدافها.

الدراسة الرابعة: محمد سعد الدين بلخيري، أنيس مصمودي، آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة تبرز في فحص وتشخيص الوضعية من خلال مراقبة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من شأنها تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ ناهيك عن الهدف المالي وبناء على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة على مستوى مركز الضرائب لولاية قسنطينة وتم الخروج بالنتائج التالية. تحديد المشرع الجبائي مجموعة من الآليات في نظام الرقابة الجبائية تعمل على التحقق من التصريحات المودعة من طرف المكلف؛ وتتم على مستوى المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث التابعة لمركز الضرائب والتي تختص بإجراء الرقابة على المحاسبة؛ الرقابة المصوبة وكذا الرقابة على الوثائق .

الدراسة الخامسة: حسين كماش، سعاد شعاعية، مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في اطار الرقابة الجبائية على الشركات، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16 العدد 02، ديسمبر 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الرقابة الجبائية باعتبارها الأداة الردعية للنظام الجبائي الجزائري في مكافحة الغش والتهرب الضريبي من خلال استخدام احد أهم أشكال الرقابة الجبائية وهو التحقيق المحاسبي والذي يتم بطرق ومناهج متعددة. وبناء على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة

الحالة على مستوى مركز الضرائب لولاية قسنطينة وتم الخروج بالنتائج التالية. التعرف أكثر على مراحل التحقيق المحاسبي والإجراءات المتبعة من طرف المحققين، طرق وإعادة تشكيل الأسس.

الدراسة السادسة: سفيان شعواوي، نور الدين جرد، مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، سنة 2024.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تنمية الإيرادات الجبائية وتشخيص المخاطر الجبائية، فالرقابة الجبائية هي أداة رديئة للمكلفين بالضريبة الذين يقومون بتجاوزات سواء كانت بطريقة متعمدة أم لا كما تعتبر الية للتأكد من خلال اكتشافها لمواطن الأخطاء والقيام بتصحيحها للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تأكيدها من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية البليدة وفي الختام توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها وإبرازها ان الرقابة الجبائية تعتبر كألية لتشخيص المخاطر الجبائية وتعديلها مما يمكن المكلف من تجنب اعباء اضافية في المستقبل.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

نحاول من خلال العرض الموالي تناول جملة من الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول موضوع الدراسة، وهي كالآتي:

الدراسة الأولى: بدور فاضل علوان، نضال رؤوف احمد، أهمية اعتماد الرقابة الادارية في زيادة كفاءة الفحص الضريبي، بحث تطبيقي للهيئة العامة للضرائب بغداد، العراق، سنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهمية اعتماد الرقابة الادارية والمتطلبات اللازمة لتحقيقها من اجل تقويم الفحص الضريبي. وبناء على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة بمديرية الضرائب ببغداد؛ وتم الخروج بالنتائج التالية: تعد الرقابة الادارية أسلوب يخدم ويعاون الادارة على اداء عملها بصورة واضحة وأفضل وان اهتمام الادارة بتطبيق اجراءات الرقابة الإدارية وتكييفها على

إجراءات الفحص الضريبي يسهل من الأعمال الموكلة للموظفين في الهيئة العامة للضرائب على وجه العموم وقسم التدقيق والفحص الضريبي على وجه الخصوص.

الدراسة الثانية: محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق للأغراض الضريبية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، سنة 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى خلق نظام فعال للالتزامات الضريبية للمكلفين، وإنشاء برنامج شامل لتوعيتهم لتسهيل تقديم الإقرارات وتنفيذ المدفوعات. وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة واعتماد المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى منهج التحليل وأسلوب دراسة حالة مستخلصة بأهم النتائج أهمها أن: إيجاد نظام تدقيق ضريبي فعال لمكافحة الغش الضريبي والتحايل في الحسابات؛ لا تكمن فقط في الوسائل العقابية المنصوص عليها في القوانين الضريبية؛ أو قواعد المعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات المهنية في فلسطين أو الخارج وإنما في حسن استخدام الإدارة الضريبية لمواردها المتاحة وخاصة البشرية.

الدراسة الثالثة: سليمان الدالي، رواد داوود، دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي دراسة ميدانية بمديريات المال بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، سنة 2015.

تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال عن إجراءات ممارسة التدقيق الضريبي في سوريا، ودور عملية التدقيق الضريبي بمختلف مراحلها في اكتشاف ظاهر التهرب الضريبي في سوريا، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، كما قاما بدراسة ميدانية تتمثل بتوزيع استبانة ومقابلات شخصية مع الأطراف الملزمة بتطبيق إجراءات التدقيق الضريبي وهدفت الدراسة إلى بيان أثر إجراءات التدقيق الضريبي في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي وتحديد الصعوبات التي تواجهها عملية التدقيق الضريبي في سوريا، مع اقتراح الآليات التي تدعم عملية التدقيق الضريبي لاكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- إن عملية التدقيق الضريبي يتم التخطيط لها من طرف الإدارة الضريبية حيث تتم هذه العملية قبل البدء بعملية التدقيق وذلك ليتسنى للإدارة الجبائية كشف أي تلاعبات أو تهرب من طرف المكلفين؛
- إن تدعيم مصداقية التدقيق الضريبي من خلال جمع عدد كافي من الأدلة والقرائن يساعد مراقب الدخل في الكشف والحد من التهرب الضريبي، ورغم ذلك لاتزال تواجه صعوبات في تأدية هذه المهمة على أكمل وجه نظرا لضعف وقلة خبرة إطارات هذا القطاع وعدم حصولهم على التدريب المناسب.

الدراسة الرابعة:

The Impact of Tax Audit On The Tax compliance, Ephrem Bedada.

مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال والمحاسبة، قسم الدراسات العليا، جامعة سانت ماري، جوان

2016.

تمثلت إشكالية الدراسة في سؤال محوري حول أثر تدقيق حسابات الضرائب على الامتثال الضريبي، حيث استعان الباحث في دراسته على المنهج التحليلي، وهدفت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التدقيق الضريبي في تحسين ادارة الضرائب وذلك عن طريق امتثال دافعي الضرائب من دفع ضرائبهم، ومعرفة مدى مساهمة تدقيق الضرائب في اكتشاف الاختلافات ما بين ما تم الاعلان عليه من طرف دافع الضرائب وما هو مدون في الوثائق الثبوتية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- إن التدقيق الضريبي هو فحص مستقل لحسابات دافعي الضرائب كما يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحسين إدارة الضرائب على زيادة امتثال دافعي الضرائب، بالإضافة إلى جمع إيرادات مباشرة من أنشطة التدقيق الضريبي، من خلال اكتشاف الاختلافات في التصريحات الضريبية؛

- إن وجود برنامج منظم لتدقيق حسابات الضرائب، يمكن ان يقدم دعماً قيماً في جمع معلومات عن صحة النظام الضريبي بما في ذلك أنماط سلوكيات دافعي الضرائب وتحسين إمتثالهم، بالإضافة أن زيادة كفاءة ومؤهلات الموظفين التي تلعب دور في زيادة إمتثال المكلفين.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفرع الأول: التعقيب على الدراسات السابقة

بعد إستعراض الدراسات السابقة والتي تعد من ركائز البحث العلمي التي تساعد الباحث في طريقة البحث عن منهجية العمل لموضوع الدراسة والإطلاع على النتائج التي توصلت اليها الدراسة لتحقيق التكامل، ومعرفة الأدوات المستخدمة، والقطاعات التي تناولتها الدراسات السابقة ولتحقيق أكبر قدر من الإستفادة فقد قمنا بتقسيم أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة.

❖ من حيث المتغيرات: إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع في المتغير المستقل "الرقابة الجبائية على الوثائق مثل دراسة {صالح قسومة، جويدة احمد يوسف، حاشي محمد الصالح 2023} وإضافة إلى دراسة الرقابة الجبائية خاصة تم التطرق لها إلى أكثر من حالة مثال على ذلك نجد: دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية {سمية قحموش، 2021}.

❖ ومن الدراسات التي تناولت تسوية الوضعية الجبائية كمتغير تابع، حيث تتشابه جزئياً مع هذه الدراسة مثل دراسة {مريم والي 2021}، {دراسة فاطمة الزهراء موسى، ربيعة رحو 2022}، {دراسة محمد سعد الدين بلخير، أنيس مصمودي، 2020}؛

❖ أما بالنسبة للدراسات السابقة الأجنبية نلاحظ ان هناك إختلاف في أحد المتغيرات الدراسة الحالية.

وفي هذا المجال تتفق اغراض الدراسة واهدافها جزئياً مع الدراسات.

❖ من حيث المنهج المستخدم: تشترك هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في أنها تستخدم المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم وأسلوب دراسة حالة.

❖ من حيث أهداف الدراسة: إتفقت هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة على أبرز دور الرقابة الجبائية في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة وتسويتها، وكذا نتائج الدراسة التي تؤكد على ذلك.

الفرع الثاني: القيمة المضافة للبحث والفجوة البحثية.

يمكن للباحث تحديد الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسات المحلية، واهم الجوانب الاضافية التي سوف نتناولها في دراستنا وهي:

■ نرى أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث إحدى المتغيرات كالرقابة الجبائية بشكل عام والرقابة الجبائية على الوثائق بشكل خاص كمتغير مستقل ونحاول ان نقيس دوره وفعالته من خلال تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة والذي هو المتغير التابع؛

■ تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، من خلال التعرف على المناهج المستخدمة وطرق معالجة البيانات كذلك أفادت بالمراجع الأصلية لمجال الدراسة؛

■ بناء الدراسة الحالية؛

■ التأكد من أن هذه الدراسة لا تمثل تكرارا لأي من الدراسات السابقة؛

■ تفسير نتائج الدراسة الحالية.

وعليه فيمكن تحديد الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في النقاط التالية:

✓ هناك ندرة في الدراسات المحلية التي ربطت الرقابة الجبائية على الوثائق و تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة؛

✓ إختلاف في عينة الدراسة وإمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (1. 2): جدول مقارنة الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	السنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية	2024	هدف إلى إبراز مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تنمية الإيرادات الجبائية وتشخيص المخاطر الجبائية، منهج الدراسة : المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة	عينة الدراسة : مستوى مركز الضرائب لولاية البليدة. إشكالية الدراسة : كيف تساهم الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية
مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في اطار الرقابة الجبائية على الشركات.	2022	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الرقابة الجبائية باعتبارها الأداة الردعية للنظام الجبائي الجزائري في مكافحة الغش والتهرب الضريبي منهج الدراسة : المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة	عينة الدراسة : مستوى مركز الضرائب لولاية قسنطينة إشكالية الدراسة : في ما تتمثل مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في اطار الرقابة الجبائية

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية على الوثائق والوضعية الجبائية للمؤسسة

<p><u>عينة الدراسة :</u> مؤسسة كوندور برج بوغريج</p> <p><u>إشكالية الدراسة :</u> ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة</p>	<p><u>هدف الدراسة :</u> إبراز أهمية المراجعة الجبائية ودورها في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة</p> <p><u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي والمنهج ال توضيح تحليلي وأسلوب دراسة الحالة</p>	<p>2/2020</p> <p>021</p>	<p>دور المراجعة الجبائية في تحسين الوضعية للمؤسسة</p>
<p><u>عينة الدراسة :</u> مديرية الضرائب ولاية مستغانم</p> <p><u>اشكالية الدراسة :</u> ماهو دور التحقيق الجبائي في تحسين الوضعية الجبائية</p>	<p><u>هدف الدراسة :</u> تشخيص ظاهرة الرقابة الجبائية وتبيين دورها الفعال في تحسين وضعية المؤسسة</p> <p><u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي و التحليلي وأسلوب دراسة الحالة</p>	<p>2/2021</p> <p>022</p>	<p>دور التحقيق الجبائي في تحسين التسوية الجبائية</p>
<p><u>عينة الدراسة :</u> مستوى مركز الضرائب لولاية قسنطينة</p> <p><u>إشكالية الدراسة :</u> ما دور الرقابة الجبائية على فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية</p>	<p><u>هدف الدراسة :</u> التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية من شأها تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ؛ناهيك عن الهدف المالي</p> <p><u>منهج الدراسة :</u></p>	<p>2020</p>	<p>آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية</p>

	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة		
إختلفت الدراسات من ناحية الاشكالية وفي المنهج الإستقرائي وكذا من ناحية الهدف هدف الدراسة المقارنة إعتداد الرقابة في زيادة كفاءة الفحص الضريبي أما هدف الدراسة الحالية إبراز دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة وأيضا في النتائج المتوصل اليها.	<u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة	2017	أهمية أعتاد الرقابة الادارية في زيادة كفاءة الفحص الضريبي
<u>إشكالية الدراسة :</u> اثر تدقيق حسابات الضرائب على الإمتثال الضريبي <u>هدف الدراسة :</u> أن التدقيق الضريبي له دور أساسي وفعال في تحسين إدارة الضرائب	<u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	2016	The Impact of Tax Audit On The Tax compliance, Ephrem Bedada.
<u>إشكالية الدراسة :</u> إجراءات ممارسة التدقيق الضريبي في سوريا. <u>منهج الدراسة:</u>	<u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	2015	دور التدقيق الضريبي في

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة الجبائية على الوثائق والوضعية الجبائية للمؤسسة

<p>دراسة الحالة حيث تم الإعتماد على الإستبانة بالإضافة الى الهدف المتوصل اليه</p>			<p>اكتشاف التهرب الضريبي</p>
<p><u>عينة الدراسة :</u> مديرية الضرائب بولاية بسكرة</p> <p><u>إشكالية الدراسة :</u> ماهو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية</p>	<p><u>هدف الدراسة :</u> دور المراجعة الجبائية في تصدي كل انواع الإختلالات ومدى أهميتها في جودة التصريجات</p>	<p>2/2009 010</p>	<p>دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية</p>
<p>كان الإختلاف في الإشكالية وكذا المنهج الإستقرائي ومكان إجراء الدراسة؛ هدف الدراسة المقارنة تحقيق نظام رقابي فعال اما الدراسة الحالية إبراز الدور الذي تأخده الرقابة على الوثائق في تسوية وضعية المكلفين؛ وكذا النتائج.</p>	<p><u>منهج الدراسة :</u> المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأسلوب دراسة الحالة</p>	<p>2005</p>	<p>التدقيق للاغراض الضريبية</p>

من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن المراجعة الجبائية أداة فعالة للرقابة، حيث تشكل جزءا هاما من قدرة الحكومة على إدارة نظام ضريبي عادل لأهميتها في تحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وكذا المؤسسات وكشف مختلف الأخطار والانحرافات الضريبية، حيث تهدف إلى التأكد من مدى امتثال المؤسسات للقوانين والأنظمة الضريبية. الرقابة على الوثائق من بين أهم آليات المراجعة الجبائية التي يجب أن تكون شاملة وهذا ما يتطلبه الفحص الانتقادي لجميع عناصر التصريح الجبائي ومقارنته بالمستندات الملحقة للتصريح وكذا المعلومات والبيانات التي في حوزة المصلحة حيث أن هذه الرقابة تتم على الملف وداخل المكتب حيث تركز على تصحيح الأخطاء الشائعة للتوضيح أكثر ولكي تتجلى لنا الصورة عن آلية الرقابة على الوثائق في دعم الرقابة الجبائية سنقوم بدراسة حالات الرقابة على الوثائق على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية وذلك في الفصل الموالي .

الفصل الثاني: دراسة الحالة التطبيقية

تمهيد:

من أجل تدعيم كل ما ذكرناه في الدراسة النظرية حول الرقابة الجبائية ووسائلها وإشكالاتها المختلفة وفهم الدور الذي يلعبه في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة؛ ارتأينا أن نلحقه بدراسة حالة تطبيقية من أجل تسليط الضوء على الرقابة على الوثائق باعتبارها من أهم العمليات والإجراءات التي تتم بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة والتي تعمل تحت رقابة الدولة؛ وذلك من أجل الفهم الجيد ومعرفة الدور الفعال للرقابة الجبائية لدى سنحاول في هذه الفصل التطرق إلى مبحثين رئيسين كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية غرداية ومختلف مصالحها ونشاطاتها.

المبحث الثاني: تم التطرق لدراسة مكلفين بالضريبة خاضعين للرقابة على الوثائق.

للقيام بأي دراسة لا بد من إتباع منهج معين؛ وطريقة معينة؛ وعينة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة وهذا ما

سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية غرداية.

نتناول في هذا الجزء نشأة وتعريف مديرية الضرائب بولاية غرداية، وكذا هيكلها التنظيمي بكل فروعها ومصالحها الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم وكذا عينة الدراسة

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة.

من أجل القيام بدراستنا ومن خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا إضافة إلى العينة المكانية والزمانية للدراسة، ولإتمام ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي وأسلوب دراسة حالة لقد اعتمدنا في دراستنا هذه بغية الحصول على المعلومات بشكل دقيق على المنهج الوصفي والتحليلي وعلى أداة المقابلة.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المقابلة:

لإتمام دراستنا قمنا باستعمال أداة المقابلة الشخصية مع كل من رئيس مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية، رؤساء المصالح مركز الضرائب بغرداية، خبير جبائي وإطار سابق بمديرية الضرائب بغرداية، ومجموعة من المفتشين معتمدين في ذلك على تحصيل قدر ممكن من المعلومات حول الرقابة الجبائية على الوثائق وكيفية تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة ومدى الاهتمام بهذا الجانب من طرف القائمين عليها حيث سمحت لنا بالاطلاع على جميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة التي كانت محور دراستنا.

المطلب الثاني: لمحة عن مديرية الضرائب لولاية غرداية

تعتبر مديرية الضرائب لولاية غرداية من الهيئات العمومية في الولاية، وهذا راجع لنشاطها في المجال الجبائي في ظل تطبيق القوانين والتشريعات المنصوص عليها، على هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم شامل عن

مديرية الضرائب لولاية غرداية من خلال التعريف بها ونشأتها، مختلف مهامها وكذا هيكلها التنظيمي ومختلف مصالحها.

أولا: التعريف بمديرية الضرائب لولاية غرداية.

تعد مديرية الضرائب لولاية غرداية أعلى هيئة جبائية على مستوى الولاية بكونها السلطة التنفيذية التي تمارس بها الدولة سيادتها الجبائية من خلال المهام الموكلة لها والمتمثلة في إحصاء المكلفين ومتابعة وتسيير ملفاتهم ومراقبتها والقيام بالتحقيق فيها في حالة وجود تجاوزات جبائية بالإضافة إلى عملية التحصيل وفق القوانين الجبائية السارية المفعول.

ثانيا: نشأة مديرية الضرائب لولاية غرداية.

تأسست مديرية الضرائب لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-91 الصادر بتاريخ 1991/02/23 والمتعلق لتنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيث أنها اشتملت على مديرتين مركزيتين وهما مديرية الوسائل العامة وتضم مكتب الوسائل والرقابة الجبائية ومديرية التحصيل وتضم ثلاث مكاتب وهما مكتب التحصيل الجبائي ومكتب العمليات الجبائية ومكتب المنازعات، وفي سنة 1996 أصبحت تضم ثلاث مديريات وهي مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية والتحصيل والعمليات، ولكن في سنة 2002 أصبحت تتكون من 05 مديريات ممثلة في مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية ومديرية التحصيل الجبائي ومديرية العمليات الجبائية ومديرية المنازعات تضم المديرية الولائية 296 موظف منها 230 يشتغلون بصفة دائمة.

ثالثا: مهام مديرية الضرائب لولاية غرداية.

تتكفل المديرية بالمهام التالية:

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة له؛
- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛

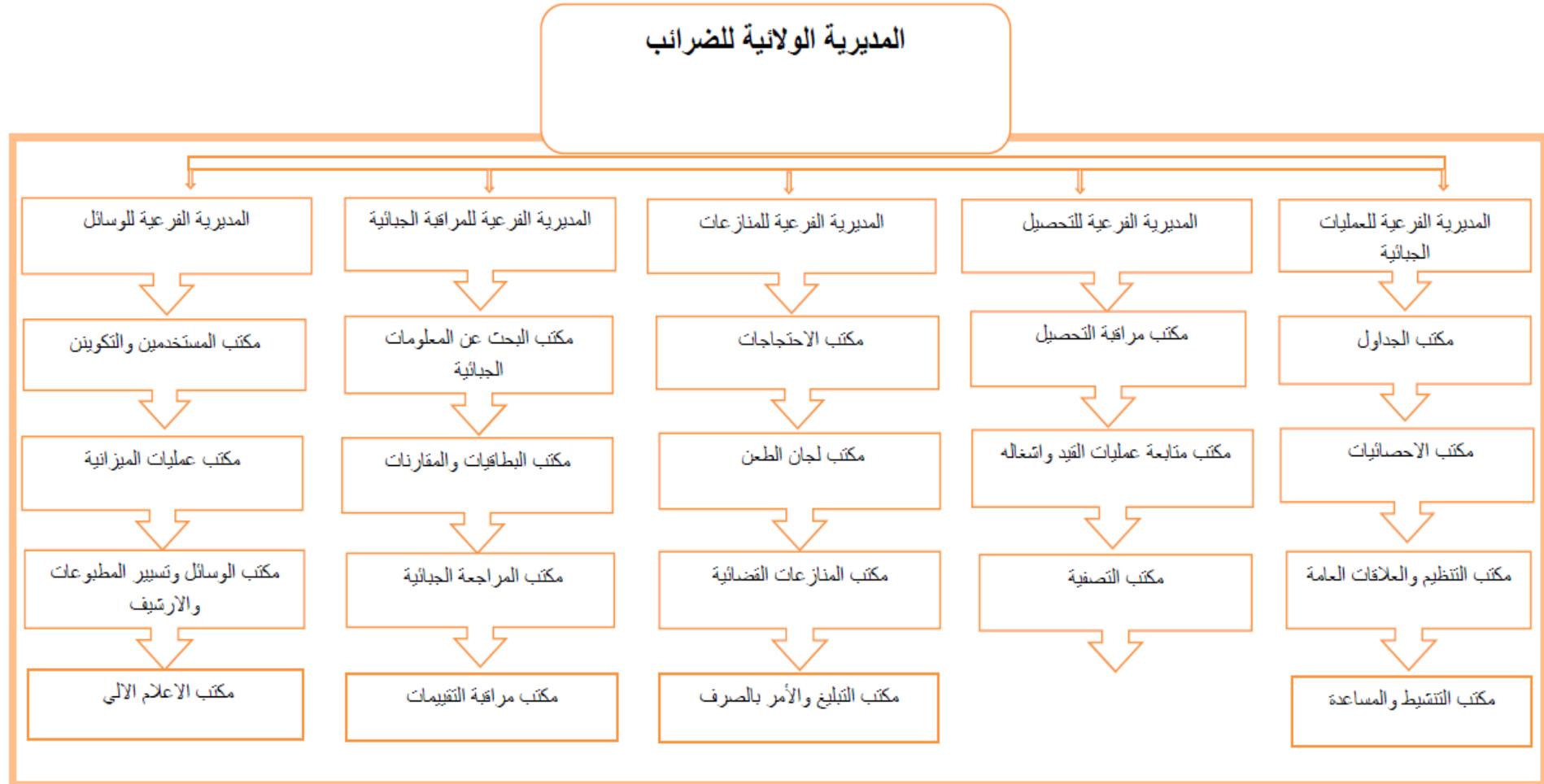
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحليل وتقييم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصات عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عمله؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما مكتب القباضة ومتابعة التسوية ؛
- متابعة تطور الدعاوي المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبليّة وتصفية حسابات تسيير القباضين؛
- تنظيم جميع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصلحة؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينه؛.
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكوين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

رابعاً: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية غرداية.

تتكون مديرية الضرائب لولاية غرداية من 05 مديريات فرعية وهي كالتالي :

الشكل رقم (2-5): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية غرداية.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب.

المطلب الثالث: المصالح الداخلية التابعة لمديرية الضرائب لولاية غرداية.

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية نظم ما يلي:

مكتب الجداول: من مهامها لتكفل بالجداول العامة التصديق عليها، التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل

مكتب الاحصائيات: من مهامه استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية، مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمنان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب. مكتب التنظيم والعلاقات العامة: من مهامه استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات، متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتميازية , نشر المعلومات الجبائية واستقبال الجمهور واعلامه وتوجيهه.

مكتب التنشيط والمساعدة: من مهامه التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها، متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2. المديرية الفرعية للتحصيل:

مكتب مراقبة التحصيل: من مهامه دفع نشاطات التحصيل المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.

مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله: من مهامه متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بهاء المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها، ضمنان إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

مكتب التصفية: من مهامه مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية ، استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها، مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة التكفل بجداول القبول في الأرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات:

مكتب الاحتجاجات: من مهامه استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

مكتب لجان الطعن: من مهامه دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعد إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبة أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

مكتب المنازعات القضائية: من مهامه اعداد وتكوين ملفات إبداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة، الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة. مكتب التبليغ والأمر بالصرف: من مهامه تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن الأمر بصرف الالغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية: تتكفل بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها

وتظم ما يلي:

مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق من مهامه تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

مكتب البطاقات والمقارنات: من مهامه تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة، التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة، مراقبة استغلال المصالح المعنية المعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

مكتب التدقيقات و المراجعات الجبائية : يعمل في شكل فرق ومن مهامه متابعة تنفيذ برامج المراقبة و المراجعة، وتسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة، إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية ومتابعة إنجاز البرامج في الآجال المحددة، متابعة ومراقبة عمل فرق المراجعة والسهر على إجراء هذه الفرق والتدخلات على احترام التشريع والتنظيم المعمول به، وكذا حقوق المكلفين بالضريبة الذين خضعوا للمراجعة، والمحافظة على مصالح الخزينة، السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة والإرسال المنتظم لتقارير المراجعة إلى الإدارة المركزية

ملاحظة: مكتب التدقيقات والمراجعات الجبائية هو المكتب الذي تمت فيه الدراسة الحالية (مصلحة الموضوع)

مكتب مراقبة التقييمات: يعمل في شكل فرق ومن مهامه استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية التطبيق. (متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5. المديرية الفرعية للوسائل:

مكتب المستخدمين والتكوين: مهامه السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

مكتب عمليات الميزانية: من مهامه القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية، تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له، تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب، الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: يتكفل بتسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

مكتب الإعلام الآلي: من مهامه التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي، المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المبحث الثاني: دراسة حالة الرقابة الجبائية على الوثائق بمركز الضرائب بغرداية.

فيما سيأتي سنتناول دراسة حالات وفقا للرقابة على الوثائق، هذه الحالات تمت معالجتها على مستوى مصالح مديرية الضرائب لولاية غرداية، بداية سنتناول ثلاث حالات متنوعة للرقابة على الوثائق بالمقارنة بينهما واخيرا نحلل وناقش نتائج الرقابة من أجل إبراز دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة.

المطلب الأول: سير عملية الرقابة الجبائية على الوثائق

الفرع الأول: حق الإدارة الجبائية في الرقابة على الوثائق

كون النظام الجبائي الجزائري تصريحي حيث بموجبه يقوم المكلف بتحديد الضريبة الواجب دفعها بنفسه فانه بالمقابل يخول للإدارة حق الرقابة.

وعليه فان الرقابة على الوثائق تعتبر الخطوة المكملة للرقابة الشكلية حيث انه يسمح للإدارة انتهاج الفحص المقارن للتصريحات المودوعة من طرف الخاضعين للضريبة مستعينا بالمعطيات والمؤشرات التي تتضمنها ملفات المعنيين. هذه الرقابة تختلف عن التحقيق في الميدان حيث انها تنجز داخل مقرات الادارة مستعينة عند الحاجة بطلب معلومات لدى الغير.

من حيث المبدأ تعتبر تصريحات المكلفين صحيحة وصادقة وعلى مصالح الوعاء لدى ادارة الضرائب إثبات العكس أو المطابقة.

ولأجل انجاز هذا النوع من الرقابة الداخلية تتمتع الادارة بالوسائل الاتية:

1 طلبات الاستفسار؛

2 طلبات التبرير؛

3 حق الرقابة؛

5 حق الاطلاع.

فهي بذلك أي الرقابة على الوثائق تعتبر بعدية تمكن الإدارة من الفحص النقدي البيانات المصرح بها.

ولاستخلاص الغلطات والاعفالات وتصحيحها، إلا في حالة الغش أو التهرب الضريبي الواضح المعالم والبالغ الاهمية يقترح الملف لإخضاعه إلى رقابة خارجية { تحقيق عام ، تحقيق مصوب، تحقيق معمق }.

الفرع الثاني: اجراءات الرقابة على الوثائق

تتم إجراءات الرقابة على الوثائق من طرف مصالح مركز الضرائب وفق ما يلي:

1/ التحليل الأولي:

أ- مراجعة الملف الجبائي؛

ب- تحليل التصريحات؛

ج- التحقق من التوافق الموجز؛

2/ الفحص المعمق:

التوفيق بين الكشوف التي تم جمعها؛

مراجعة التصريحات على الحقوق المسددة نقدا؛

مقارنة القواعد الضريبية TVA/TAP ؛

مقارنة قواعد الضريبة IRG على المرتبات والاجور؛

مراقبة صحة وصدق التصريحات؛

تسوية القصور والنقائص المعاينة؛

3/ فحص بنود الميزانية العمومية:

أصول الميزانية العمومية Actif؛

إلتزامات الميزانية العمومية Passif؛

4/ جدول حسابات النتائج TCR:

مراقبة رقم الاعمال CA؛

الأعباء؛

النتائج؛

النتائج الجبائية؛

نقل الخسائر؛

النسب المنخفضة؛

إنتهاء عملية الرقابة على الوثائق:

1- طلب توضيحات ومبررات؛

2- إقتراح التسوية؛

الفرع الثالث: إجراء المقابلة

تدعيما للدراسة أجرينا مقابلة مع عدة فاعلين في ميدان الرقابة على الوثائق و خبراء في الميدان على غرار رؤساء المصالح بمركز الضرائب بولاية غرداية مفتشين ومحققين , خبير جبائي، وهذا خلال فترة التربص بهدف الإلمام بالموضوع من كل جوانبه:

1/ ما هي الوثائق الجبائية التي يتم مراقبتها على العموم؟

بناءا على إجابة المستجوبون نجد:

التصريحات المقدمة، الجداول {الميزانيات، الفواتير، كشوفات العملاء.....الخ}.

2/ ما هي الأسس المعتمدة في اختيار المؤسسة للرقابة الجبائية على الوثائق؟

تتمثل الأسس المعتمدة في اختيار الملفات كالآتي:

كل المكلفين بالضريبة معينين وفي ظل نقص الإمكانيات يتم تحديد نسبة 25% التي تخضع للتحقيق حسب الأولويات أهمية النشاط، القطاعات الموسومة بالتهرب الضريبي.

3/ ما هي الآليات المستخدمة للرقابة الجبائية على الوثائق؟

حسب المستجوبون تتمثل الآليات كما يلي:

دليل الإجراءات ، الرقابة الجبائية + أنواع القوانين المختلفة للضرائب

قانون الإجراءات الجبائية.

4/ ما هي المشكلات الرئيسية التي تعيق عملية الرقابة الجبائية على الوثائق؟

تتمثل أهم المشكلات في:

1- نقص في تعداد الموظفين المؤهلين للرقابة

2- عدد الملفات الهائل الخاضعة للرقابة

5/ ما هي الاختلافات بين الرقابة الجبائية على الوثائق والتحقيق الضريبي؟

لدينا :

1- الرقابة الداخلية تتم على مستوى المفتشية

2- الرقابة الخارجية تتم على مستوى المؤسسة

3- كلاهما رقابة بعدية

6/ ما هي المخالفات الضريبية الشائعة التي يتم رصدها من خلال الرقابة الجبائية على الوثائق؟

اتفق المستجوبون على أن :

1- تضخيم مجمل التكاليف.

2- تضخيم في مبالغ الرسم على القيمة المضافة على المشتريات.

3- عدم إصدار الفواتير أو تقديم فواتير وهمية.

4- تعمد تطبيق نسب غير ملائمة للضرائب.

7/ كيف يمكن تحسين إجراءات الرقابة الجبائية على الوثائق في الجزائر؟

1- تدعيم المصالح بموظفين مؤهلين والوسائل المادية اللازمة.

2- الانتقال إلى رقمنة المصالح الجبائية.

8/ ما هي الطرق التي يمكن استخدامها لتحسين أداء الرقابة الجبائية على الوثائق؟

حسب الإجابات المتفق عليها تبين لنا أن:

تحسيس المكلفين بالضريبة وأهميتها، مع إدراج مواد تعليمية في جميع الأطوار الدراسية على الوعي الضريبي

9/ إلى أي مدى تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة؟

تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة حسب رأي المستجوبون على أن:

يساهم في الحد من الغش والتهرب الضريبي ما يؤدي إلى تعزيز المداخل الضريبية لصالح الخزينة العامة من جهة

ويساهم في تحقيق المنافسة بين المؤسسات عن طريق تحقيق العدالة في الرقابة عليهم من جهة أخرى.

المطلب الثاني: دراسات حالات تطبيقية وفق برنامج الرقابة الجبائية على الوثائق.

الفرع الأول: الحالة التطبيقية الأولى

التعريف بالشركة: شركة بيع معدات وأجهزة الإعلام الآلي.

الشكل القانوني للشركة: شركة تضامن SNC.

العنوان: شارع أول نوفمبر بلدية غرداية، ولاية غرداية.

رأس مال الشركة: مبلغ رأس مال الشركة 1.000.000 دج تاريخ بداية النشاط 2009/01/25.

طبيعة نشاط الشركة: الإنتاج، خدمات، تجارة الجملة.

حصص الشركاء: تتكون الشركة من شركين لهما نفس الحصة وبالتساوي في رأس المال وهي 1.250.000 دج،

حيث تم تعديل رأس مال الشركة في 2019/09/14 ويقدر حاليا 2.500.000 دج

التسمية الجديدة للشركة: تم تغيير تسمية الشركة بتاريخ 2014/08/24 باسم

Sarl GlobTechnologie Et informatique

تصريحات الميزانية لسنة 2020:

رقم الأعمال المفوتر : 60.500.000

رقم الأعمال TAP: 35.399,000

رقم الأعمال TVA : 50.570.000

رقم الأعمال مفوتر- رقم أعمال TVA = الفارق

$$9.930.000 = 50.570.000 - 60.500.000$$

التسوية :

1. الرسم على النشاط المهني TAP:

$$29790 = 198600 \times 15\% : \text{الغرامة (15\%)} \quad 198600 = 9.930.000 \times 2\%$$

$$\text{المجموع : } 228390 = 29790 + 198600$$

2. الرسم على القيمة المضافة TVA : بمعدل 19 %

$$471675 = 1886700 \times 25\% : \text{الغرامة (25\%)} \quad 1886700 = 9930000 \times 19\%$$

$$\text{المجموع : } 2358375 = 471675 + 1886700$$

من خلال جدول النتائج وجدول حركة المخزون تبين أن المكلف قام بتضخيم مواد مستهلكة حيث¹ :

✓ مبلغ مواد مستهلكة في جدول حسابات نتائج هو : 40.500.000 دج لكن المبلغ المستخرج من جدول حركة مخزون 36450000 دج .

✓ من خلال المقارنة بين مبلغ مصرح به في جدول حسابات نتائج والفواتير مودعة من طرف مكلف تبين وجود فارق غير مثبت قدره 158400 دج.

✓ من خلال تفحص في عقد إيجار المكلف تبين أن هذا العقد غير قانوني ولا يبزر مبلغ إيجار المثبت في جدول حسابات نتائج ومقدر بـ 30.000 دج.

¹ من إعداد الطلبة إعتقاداً على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

✓ بالنسبة لمصاريف إشهار قام المعني المكلف بتبرير مصاريف الإشهار مقدرة بـ 700.000 دج لكن بعد التثبت في الفاتورات تم استخراج فاتورة متعلقة بالنشاط سنة 2020 بمبلغ 200.000 دج.

✓ بالنسبة لمصاريف مهمات وتنقلات قام المكلف بإدراج فاتورة باسم أحد شركاء تدور المهمة التي قاموا بإنجازها في إطار النشاط المؤسسة بمبلغ 40.000 دج.

✓ قام المكلف بإدراج مبلغ قدره 900.000 دج في جدول حسابات نتائج كرسوم على نشاط مهني (TAP).

النتيجة المحاسبية: 1756582 رقم أعمال: 60.500.000

التسوية: النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية - الاستردادات + التخفيضات

الجدول رقم (1.2): جدول التسوية.

المبلغ	التعيين
1756582	نتيجة محاسبية 1
4050000	مواد مستهلكة
158400	فواتير استهلاكات أخرى
30000	إيجار
200000	مصاريف إشهار
40000	مصاريف مهمات
900000	الرسم على النشاط المهني
7134982	النتيجة المصححة
5378400	الفارق
1398384	حساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS) (26%)
349596	العقوبة (25%)
1747980	مجموع
398005	(IRG) (15%)
99501	العقوبة (25%) :
497506	المجموع :

الجدول رقم (2.2) : جدول الحقوق الواجبة السداد (الدفع).

المبلغ	التعيين
198600	TAP
1886700	TVA
1398384	IBS
398005	IRG
950562	إجمالي العقوبات
2622689	مجموع الحقوق
3573251	المجموع الواجب الدفع

من خلال المعطيات تبين ان هناك عدة اخطاء مرتكبة من طرف المكلف بغية التهرب من دفع الضريبة

والتي يمكن شرحها كالتالي:

✓ فوترة رقم الأعمال مما أدى إلى الإدارة الضريبية بإعادة الرسم كلا من الرسم على القيمة المضافة والرسم على

النشاط المهني مع تطبيق غرامات.

✓ تضخيم المواد المستهلكة.

✓ وجود فوارق غير مثبتة.

✓ خرق مبدأ استقلالية الدورات خاصة في فواتير متعلقة بالمصاريف لسنة 2020.

✓ إدراج مبلغ في جدول حسابات النتائج على أنه مبلغ محصوم.

حيث تم تسوية كل هاته العمليات وإسترجاع كل الإستردادات سواء محاسبيا أو جبائيا مع تطبيق الغرامات

المنصوص عليها قانونا مع إستخراج الحقوق الواجبة الدفع بواسطة آليات الرقابة الجبائية وأشكالها، حيث تم تبليغها

للمكلف بواسطة وثيقة التسوية الأولية مع منح المكلف أجل 30 يوم من أجل الرد إبتداء من تاريخ التسليم.

الفرع الثاني: الحالة التطبيقية الثانية

شخص له نشاط بيع وتصليح الآلات والمعدات.

تصريحات الميزانية لسنة 2021:

رقم الأعمال في جدول حسابات النتائج 36.800.000 دج، مفصل كما يلي:

✓ رقم الأعمال الخاص بالبيع والشراء 36.000.000 دج ورقم أعمال خاص بالخدمات 800.000 دج.

✓ من خلال تفحصنا للتصريحات الجبائية لاحظنا أن التصريحات الجبائية تضمنت أرقام أعمال معفية خاصة بشهر

ماي بقيمة 3.000.000 دج وشهر جويلية بقيمة 2.000.000 دج وشهر أوت بقيمة 800.000 دج.

وشهر نوفمبر بقيمة 750.000 دج.

✓ طلب من المكلف تقديم شهادة الإعفاء تثبت عدم خضوع أرقام الأعمال المذكورة للرسم على القيمة المضافة.

✓ التسوية :

$$6.550.000 = 750.000 + 800.000 + 2.000.000 + 3.000.000$$

رقم الأعمال الخاضع للرسم على القيمة المضافة:

$$1.244.500 = 19\% \times 6.550.000 = \text{الغرامة (25\%): } 311.125 = 25\% \times 1.244.500$$

المجموع : 1.555.625 دج.

✓ من خلال الرقابة على سجل الأجور تبين أن المكلف قام بتقديم مصاريف المستخدمين، حيث صرح في

جدول النتائج مبلغ 1.700.000 دج والمبلغ الموجود في سجل أجور هو 1.500.000 دج.

✓ من خلال معاينة قائمة العتاد تبين امتلاك المعني لسيارتين سياحيين مبلغهما على التوالي 1800000 دج

و 1750000 دج قام المكلف بحساب اهتلاك هاتين السيارتين على أساس السعر الحقيقي للاقتناء.

✓ من خلال الجدول التسلسلي المتضمن للتصريحات الجبائية لشهر سبتمبر لاحظ أن المكلف صرح برقم أعمال

لشهر جويلية في شهر سبتمبر و ترتب عليه عقوبة جبائية يتم حسابها كمايلي:¹

TAP : 9879 دج (IRG/S) : 1180 دج حقوق الطابع : 1045 دج

المجموع : 12104 دج عقوبة : $12104 \times 13\% = 1574$ دج

✓ المكلف قام بتمويل فريق رياضي بمبلغ: 4.558.000 دج

✓ من خلال التثبت في سجل المشتريات قام المكلف بإخفاء مشتريات بضاعة وبيعها دون التصريح بها في

مبلغ المشتريات قدره 750.000 دج.²

التسوية:

• مصاريف المستخدمين: 200.000 دج

• السيارة السياحية الأولى: اهتلاك مطبق = $1800\ 000 \times 20\% = 360.000$

اهتلاك قانوني = $1000000 \times 20\%$ (السقف القانوني) = 200000

اهتلاك مرفوض = $200.000 - 360.000 = 160.000$

السيارة السياحية الثانية: اهتلاك مطبق = $1750\ 000 \times 20\% = 350.000$

اهتلاك قانوني = $1000000 \times 20\%$ (السقف القانوني) = 200000

اهتلاك مرفوض = $200.000 - 350.000 = 150.000$

مجموع الاهتلاكات المرفوضة = $150\ 000 + 160\ 000 = 310.000$

• العقوبة المقدرة بـ 1574 دج يتم إدراجها في الربح

• دعم فريق رياضي: 10% من رقم الأعمال $35\ 858\ 276 \times 10\% = 3\ 585\ 828$

¹ من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

² من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

$$3585\ 828 - 4558\ 000 = 972.172 \text{ (تدرج في الربح)}$$

• هامش إجمالي: 20% من رقم الأعمال: $1,2 \times 750.000 = 900\ 000$ دج

$$1800 = TAP = 0,02 \times 900\ 000 = 18000 \text{ العقوبة } 18000 \times 10\% = 1800$$

$$19800 = \text{مجموع}$$

$$22950 = TVA = 17\% \times 900\ 000 = 153000 \text{ العقوبة } 153000 \times 15\% = 22950$$

$$\text{مجموع : } 175950 = 22950 + 153\ 000 \text{ دج}$$

هامش ربح صافي X رقم أعمال = ربح مراد إدراجه

$$135\ 000 = 15\% \times 900\ 000 \text{ دج}$$

معطيات : النتيجة المحاسبية لسنة 2016 قدرها: 1697983.

$$IRG = (\text{النتيجة الجبائية} - \text{قيمة IBS}) \times 10\%$$

الجدول رقم (2. 3) : جدول التسوية.

بيان	مبالغ
مصاريف مستخدمين	200000
اهتلاك سيارة سياحية	310 000
استرداد عقوبة جبائية	1574
تمويل فريق رياضي	972173
هامش مشتريات غير مصرح بها	135000 دج
نتيجة محاسبية	1697 983
مجموع	3316729
نتيجة جبائية	3316729
ربح متهرب منه (فارق)	1618746

الجدول رقم (2. 4): جدول الحقوق المستحقة.

18 000	TAP
1800	عقوبة 10%
153000	TVA
22950	عقوبة 15%
420874	IBS
105218	عقوبة 25 x %
179680	IRG
44920	عقوبة
946442	مجموع

بعد التطرق إلى كل وثائق الخاصة بالمالك والمكلف والتي أجريت عليها الرقابة على الوثائق تبين لنا رقم أعمال معفى

لمدة 3 أشهر، حيث قمنا بإرسال إشعار طلب المعلومات للمكلف بغية التأكد منها وعدم خضوعه لكل الرسوم

الضريبية فاتضح لنا انه كان متهرب منها.

لتم تسوية وضعيته وذلك بإخضاعه لرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة مع تطبيق غرامات.

فحص سجلات الأجور وجد أن هناك اختلاف في المبلغ المصرح، وعدم اهتلاك السيارات السياحية وفق ما نص

عليه القانون وهو تطبيق الاهتلاك على سقف السعر المقدر بـ 1000000 دج.

قام المكلف بإخفاء مشتريات بضاعة تم بيعها دون تصريح بها ومن هنا يمكن استنتاج أهمية الرقابة الجبائية على

الوثائق ودورها في تسوية الوضعية الجبائية للمكلف انطلاقاً من فحصها ألاتقادي للتصريحات المقدمة.

الفرع الثالث: الحالة التطبيقية الثالثة

من خلال فحص وثائق مؤسسة مقأولة أشغال البناء تبين لنا مايلي:

نتائج الرقابة الجبائية لسنة 2016 :

رقم الأعمال (المفوتر) = 6.198.025

رقم الأعمال (المحصل) = 30.138.940

- حساب الزبائن 2016/12/31 = 74.880 (TTC) = 64 000 خارج الرسم
- حساب الزبائن 2015/12/31 = 25.732.099 (TTC) = 21.993.247 خارج الرسم
- رقم الأعمال المحصل الحقيقي = رقم الأعمال المفوتر + ح الزبائن خارج الرسم لسنة (N-1) - حساب الزبائن خارج الرسم لسنة (N)¹

رقم الأعمال المحصل الحقيقي 28.127.272 = 64.000 - 21.993.247 + 6.198.025

- ✓ من خلال جدول حسابات النتائج قام المكلف بإدراج الرسم على النشاط المهني = 910.895، و بعد التثبيت في التصريحات الجبائية G50 لسنة 2016 أن المبلغ الذي دفعه المكلف هو 602.779 دج.
- ✓ بالنسبة للخدمات أخرى طلب من المكلف بتسديد مبلغ 268.671 دج لكن الفواتير المودعة من طرف المكلف كانت بمبلغ 140.995 دج.
- ✓ قام المكلف بمنح أشغال من الباطن بمبلغ 3 000 000 دج.
- ✓ من خلال التثبيت في جدول حركة المخزون قام المكلف بإدراج مشتريات بضاعة وهمية لا علاقة لها بنشاط المكلف بمبلغ 169 908 دج.
- ✓ من خلال قائمة عتاد المكلف تبين وجود سيارتين سياحيتين قام المكلف بحساب الاهتلاك والتأمين وإدراجهما كتكلفتين في جدول حساب النتائج على التوالي :
- الاهتلاك = 000 600 حيث أن الاهتلاك الواجب خصمه هو 000 400 فقط أما مصاريف بخصوص التأمين فقام بإدراج مبلغ 40.787 دج

¹ من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

- ✓ في إطار الرقابة على مصاريف المستخدمين وتثبت في سجل الأجور تبين وجود مبلغ غير مثبت قدره 487 370 دج.
- ✓ حتى خلال معاينة جدول فائض أو ناقص القيمة للعتاد المتنازل عن المكلف صرح بفائض قيمة قدره 49 دج لكن بعد التحقيق في القيمة المحاسبية الصافية والسعر الحقيقي السوقي قمنا بتحديد فائض قيمة قدره 30695 دج.
- ✓ المكلف في إطار الاحتفال المولد النبوي الشريف قام بمنح هبة لجمعية المسجد المتواجد إقليميا في محل إقامته 1304950 دج.
- ✓ من خلال معاينة وتفحص جدول حساب النتائج وقع المحاسب في خطأ محاسبي وذلك بإدراج الضريبة على أرباح الشركات كتكلفة تقتطع من رقم الأعمال بمبلغ 885589 دج.
- ✓ النتيجة محاسبية 2020 قدرت بعجز : 4169323.

التسوية: 1

- الفارق (TAP) = 602779 - 910895 = 308116 دج
- الفارق بالنسبة للخدمات : 140995 - 268671 = 127676 دج
- الفارق أشغال من الباطن : 2479210 - 3 000 000 = 520.790 دج
- تثبت جدول مخزون (مشتريات) : 908169 x 17% = 154389 دج
- عقوبة TVA : 154389 x 15% = 23158 دج
- المجموع : 154389 + 23158 = 177547 دج
- فارق اهتلاك : 400 000 - 600 000 = 200 000
- مصاريف تأمين : 40 787

¹ من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

- مصاريف مستخدمين من غير مبرر: 370 487
- فارق للعتاد متنازل: 30695 – 49 = 30646
- فارق هيبية : 1 000 000 – 1304950 = 304950
- ضريبة على أرباح الشركة : 885589.

الجدول رقم (2. 5) : جدول التسوية

المبلغ	البيان
4169323	نتيجة محاسبية
127676	خدمات
308116	TAP
520790	أشغال من باطل
200 000	إهلاك
40787	مصاريف تأمين
370487	مصاريف مستخدمين
30646	فائض قيمة
304950	هيبية
885589	ضريبة على الأرباح الشركات
6958364	TOTAL

يتم تبليغها للمكلف بواسطة وثيقة التسوية الأولية، حيث يمنح للمكلف أجل 30 يوم بعد التسليم¹

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج دراسة الحالات التطبيقية

لقد قمنا بتلخيص النتائج المتوصل اليها في الجدول التالي:

¹ من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من مركز الضرائب بغرداية.

الجدول رقم (2. 6): جدول تحليل النتائج.

بيان	خدمات	بيع + خدمات	بناء وأشغال عمومية
	الحالة التطبيقية 1	الحالة التطبيقية 2	الحالة التطبيقية 3
IBS	1398384	420874	-
IRG/ TL	398005	179680	-
TAP	198600	18 000	-
TVA	1886700	153 000	154389
IRG	-	-	844161
العقوبات	950562	174888	234199
المجموع	4832251	946442	1232749
رقم الأعمال	60.500.000	36.800.000	6.198.025
النتيجة المحاسبية	1.756.582	1.697.983	4.169.323
النتيجة الجبائية	7134982	3316729	6.958.364
الفارق	5378400	1618746	2.789.041
نسبة التهرب	% 300	% 100	%66

بعد إتمامنا للحالات التي تم دراستها من خلال ملفات كانت على مستوى مركز الضرائب وإستعمالنا لأساليب الرقابة على الوثائق، تبين لنا من خلال قياس نسبة التهرب أن الشركة في الحالة الأولى إستعملت أساليب أكثر حدة للتهرب من دفع الضريبة في الحالة الثانية بنسبة 300% كحقوق مسترجعة مقارنة بالمسددة، حيث تمكن المحقق الجبائي من مراجعة كل ما هو مطلوب الذي من شأنه المساهمة في تصويب المكلف في تصرفاته واكتتاباته الشهرية أو السنوية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي للبحث، نستخلص أن المديرية الضرائب دورا استراتيجيا، حيث تسهر على احترام قواعد التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل، وتعتبر مركز تسيير موحد يجمع كل الملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين له، ويتشكل من العديد من المصالح الرئيسية التي تقوم بمهام التحصيل والتسيير والمنازعات والمراقبة، ومن خلاله قمنا بدراسة ملفات جبائية تم اخضاعها للرقابة على الوثائق. بعد الدراسة والمقارنة لهذه للحالات المذكورة توصلنا إلى أن الطبيعة القانونية للمكلف تلعب دور هام في الالتزام بالقوانين والإجراءات الجبائية، وأن دور الرقابة على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية اتضح لنا من خلال إعطاء صورة حول التسيير المالي والجبائي لملف المكلف، إضافة إلى استرجاع الحقوق للخزينة العمومية.



خاتمة:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية تحت عنوان دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة، تبين لنا ان الرقابة الجبائية وسيلة ضرورية يتركز عليها النظام الجبائي من اجل مراجعة ومراقبة التصريجات و الوثائق وهذا من اجل تخفيض التكاليف، وذلك بفحص القوائم المالية مع التركيز الكبير من الناحية الجبائية، كما تعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق أحد الأليات الفعالة التي تعتمد عليها الرقابة الجبائية في تنقيح وتطهير الملفات الجبائية التي تمسك محاسبة منتظمة بهدف كشف كل الإغفالات والتجاوزات المستعملة سواء بقصد أو دون قصد من طرف المكلفين بالضريبة ومن جهة اخرى استمرارية تدفق الموارد المالية العامة للخزينة العمومية التي من شأنها كما ذكرنا سابقا الدفع بعجلة الاقتصاد.

ولكي تكون عملية الرقابة ناجحة يجب على العون ان تكون له كفاءة مهنية عالية في كل المجالات وان يحترم كل المراحل والاجراءات المنصوص عليها في القانون لحماية الحقوق مع الحفاظ على الضمانات الممنوحة للمكلفين، وهو ما دفع بالإدارة الجبائية بتسخير الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة وخاصة منها مصالح الابحاث والمراجعات على مستوى المحلي والجهوي.

أ - اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن الرقابة على الوثائق تعتبر وسيلة أو أداة في يد الإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة تصريجات المكلفين بالضريبة ومدى التزامهم بالآجال القانونية المحددة والتأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بما أن الرقابة على الوثائق أداة فعالة من أدوات الرقابة المستعملة من طرف الادارة الضريبية فقد تبين بأنها تساهم في تصويب الأخطاء والتهرب المحتمل من طرف المكلفين بالضريبة، وهو ما يساهم في رفع إيرادات الخزينة العمومية من جهة وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة من جهة ثانية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: إن الرقابة الجبائية على الوثائق عملية فحص انتقادي للوضعية الجبائية لإبداء رأي عن الوضع الجبائي للمؤسسة، وتم إثبات ذلك بعدما قمنا بالتأكد من أن هذه الاخيرة فعلا هي فحص حساس للتحقق من أن نشاط المؤسسة يترجم بصفة صحيحة من خلال حجم المداخل المصرحة من ارقام الأعمال والنتائج السنوية، التي على أساسها قمنا بتصحيحها وفق المعايير والإجراءات الجبائية المتبعة اداريا، وفي الأخير تقديم رأي عن وضعية المؤسسة من الناحية الجبائية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ب- نتائج الدراسة:

- بعد الدراسة التطبيقية التي كانت بمديرية الضرائب لولاية غرداية، المستخرج منها بعض الحالات المختارة وبعد قيامنا باختبار صحة الفرضيات المقترحة، تم الخروج بنتائج الدراسة التالية:
- يقوم العون المدقق بالاطلاع على الهوية الجبائية للمكلف قبل الخوض في عملية الرقابة بهدف رسم الخطط المتبعة وتحديد مختلف الضرائب والرسوم المناسبة لطبيعة النشاط الممارسة الشكل القانوني المكلف.
 - تحافظ الإدارة الجبائية على تطبيق مبدأ حق الاطلاع والمعاينة لمساعد الاعوان المحققين على كشف الاخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها المكلفون بالضريبة عن قصد أو دون قصد، وهذا عن طريق القيام بالأبحاث الخارجية والتدخلات الميدانية مع طلب كل المعلومات والوثائق التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المكلف بالضريبة.
 - يرتبط نجاح عملية الرقابة بكفاءة ونزاهة الاعوان المحققين، إلا أن عدد المحققين غير كافي بالمقارنة مع عدد الملفات التي وقع عليها الاختيار للخضوع للرقابة الجبائية.
 - الرقابة على الوثائق تلعب دورا هاما في تصحيح الاخطاء والاعفالات الناتجة عن تصريحات المكلفين الفحص الانتقادي الشامل.
 - الرقابة على الوثائق لها دور فعال في تقويم سلوك المكلفين ازاء الاخطاء المتكررة اتجاه ضريبة أو رسم معين.
 - للرقابة على الوثائق مكانة مهمة في دعم المراجعة الجبائية من خلال امدادها بالمعلومات التي تمكنها من اعداد التقرير حول وضعية المكلف.

خاتمة

- المراجعة الجبائية وباستخدام آليات وإجراءات الرقابة على الوثائق تساهم في استرجاع حقوق الخزينة العمومية من خلال كشف مواطن الاخطاء في تصريحات المكلفين والحد من التجاوزات المرتكبة والتي تنقص من حقوق الخزينة.

- قد تحال ملفات المكلفين إلى رقابة أكثر عمقا وشمولا وهي التحقيق في المحاسبة وذلك في حالة وجود إغفالات تستدعي ذلك ويتيح للمراجع التحقيق في أربع سنوات ومراقبة كل الضرائب والرسوم خلال الفترات التي لم يمسهها التقادم.

من خلال النتائج السابقة يمكن اختبار صحة الفرضيات المقترحة والتي كانت ايجابية إلى حد ما، لنرى ان التحكم السليم لمكونات الرقابة على الوثائق للأغراض الجبائية وفقا للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها قد تسترجع حقوق الخزينة من جهة وتساهم في الحد أو على الاقل التقليل من المخاطر الجبائية وكذا تسوية الوضعية الجبائية للمكلف من جهة اخرى، من خلال الحصيلة الضريبية المحققة والتي تعتبر الحصاد التي جنته عملية الرقابة الجبائية. وعليه يمكننا الاجابة على الاشكالية الجوهرية وهي ان هذه الاخيرة تساهم بشكل كبير في تسوية الوضعية الجبائية بمختلف الياتها ومناهجها المتبعة.

ت-الاقترحات:

من خلال دراستنا لموضوع البحث واستخراج النتائج يمكننا ان نقدم التوصيات التالية:

- العمل على إيجاد إطار قانوني خاص بالرقابة الجبائية وصياغة قوانين واضحة وبينية وسهلة الفهم للجميع.
- اعداد برنامج تكوينية لرفع كفاءة اعوان الادارة الجبائية.
- احداث تغييرات ايجابية في الكيفية التي ينظر بها المواطنون إلى الادارة الجبائية، وكذا نشر الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.
- اعتماد منظومة معلوماتية جبائية تؤدي إلى التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص نشاطهم واملاكهم.

خاتمة

- تكوين الاعوان الجبائين في كيفية استعمال الاعلام الالي والدخول إلى شبكة المعلومات القاعدية لاستقصاء معلومات صحيحة.
- تجهيز كل المصالح الجبائية بعتاد الإعلام الالي المناسب وربطه بالشبكات الخاصة بنظام الرقمنة في الوضع الحالي.
- برمجة عمليات التحقيق على أساس معايير شفافة وواضحة وموضوعية.
- إدراج التصريحات عن بعد دون الحاجة للتنقل.
- مضاعفة عدد العمال المكلفين بالرقابة الجبائية وتدعيمهم وحمايتهم وتكوينهم.
- تبسيط الإجراءات وتسهيل التحفيزات لتسهيل عملية الدفع في الوقت المناسب.

ث- آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في اتمام هذا البحث إلا أن عدم قدرتنا على تناول كل النواحي الخاصة بالموضوع تبقى محل نقص، إلا انه يمكن لهذا البحث أن يفتح جسرا لأبحاث مستقبلية في الموضوع وإضافة كل المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد وبحوث لاحقة كتمهيد لموضوع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى تتمحور مواضيعها فيما يلي:

- تجديد الترسانة القانونية الخاصة بالإجراءات الضريبية بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي من جهة , وتخفيض تكاليف الرقابة؛
- رقمنة الإدارة الجبائية الشاملة والقطاعات الاقتصادية؛
- مساهمة التكوين والتأهيل في تحسين أداء الرقابة الجبائية؛
- تعميم التصريحات الجبائية الالكترونية للمكلفين بالضرائب؛
- الرقابة الجبائية على التجارة الالكترونية والمعاملات الرقمية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ.الكتب:

1. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، طبعة جديدة، دار الهدى، الجزائر، 2012.

ب.المذكرات والرسائل العلمية:

1. أسامة محراب، أشكال الرقابة الجبائية وفق التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2021.

2. إلياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير محاسبة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2010/2011.

3. بدور فاضل علوان، نضال رؤوف احمد، أهمية اعتماد الرقابة الادارية في زيادة كفاءة الفحص الضريبي، بحث تطبيقي للهيئة العامة للضرائب بغداد، العراق، سنة 2017.

4. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012.

5. سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريجات الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم التجارية، ورقلة، 2012.

6. صالح قسومة، حويده احمد يوسف وآخرون، الرقابة على الوثائق ودورها في مكافحة التهرب الجبائي، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2023.

7. عبد الغاني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية واثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999/2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، العلوم الاقتصادية، 2010/2011.

8. عصام سعدي، دور التصريجات الجبائية في الرقابة على المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي، 2015/2016.

9. فاطمة الزهراء موسى، ربيعة رحو، دور التحقيق الجبائي في تحسين التسوية الجبائية مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2021/2022.

10. محمد عادل عياض، "محاولة تحليل النسيم الجمالي وآثاره على المؤسسات"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، تخصص إدارة الأعمال، ورقلة، 2002-2003.

11. محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق للأغراض الضريبية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، سنة 2005.

12. مريم والي، دور المراجعة الجبائية في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر؛ جامعة برج بوعرييج؛ السنة 2021/2020.

ت. المقالات والمجلات:

1. آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق الاقتصادية، مجلد 03، العدد 01، 2019.
2. أنور عيدة، زكرياء دمدوم، التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة، "مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة"، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04 ديسمبر، 2018.
3. بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، 2015.
4. حسين كماش، سعاد شعانية، مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في اطار الرقابة الجبائية على الشركات، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16 العدد 02، ديسمبر 2022.
5. سفيان شعواوي، نور الدين جرد، مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، سنة 2024.
6. سمية قحموش، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، بسكرة، 2016.
7. عفاف بولحية، ابراهيم بوجاجة و آخرون، اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة الاقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
8. عماري عبد القادر، الساعد أنيس، أثر الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب الولاية عين الدفلي، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاي بونعام، خميس مليانة 2019-2020.
9. محمد سعد الدين بلخيري، أنيس مصمودي، آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2020.

10. مصطفى ايدير، عمر الفاروق زرقون، تقييم فعالية المراجعة الجبائية في البيئة الجزائرية، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ورقلة، 2019.

ث. محاضرات:

1. بدرأوي شهيناز، مدخل إلى ادارة الاعمال، سلسلة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية، 2022/2021.
2. عبد الوهاب لونيس، محاضرات في مادة الاجراءات الجبائية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2022/2021.
3. وردة سالمي، محاضرات القانون الجبائي للأعمال، جامعة قسنطينة.

ج. المراسيم والقوانين:

1. قانون الاجراءات الجبائية.
2. مرسوم تنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 2006.

3. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.mfdgi.gov.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Christine Collette، Gestion fiscal des entreprises، ellipses، paris، 1998



الملاحق

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES
المندوب العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS
service

Numéro d'Identification Fiscale :

Article d'imposition

DECLARATION DES BENEFICES PROFESSIONNELS
IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
(Régime du Bénéfice Réel)
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE

Déclaration à faire
parvenir au service du
lieu de votre activité
avant le 1^{er} Mai

ANNEE D'IMPOSITION
RESULTAT DE L'EXERCICE
PERIODE DU AU

Timbre à date
du service

A) IDENTIFICATION DE L'ENTREPRISE :

1) Désignation de l'Entreprise (Nom et Prénoms ou raison sociale):

2) Date et lieu de Naissance :

3) Nature des activités exercées (Souligner l'activité principale) :

Code Activité : Numéro du Registre de Commerce :

Numéro (s) de compte (s), Bancaire (s) ou CCP :

4) Adresse du siège de l'entreprise ou du principal établissement :

-au 1^{er} janvier 20.....

Téléphone..... Fax..... Email.....

-au 1^{er} janvier 20..... (en cas de changement d'adresse en cours d'année)(*).....

Téléphone..... Fax..... Email.....

5) Adresse des établissements secondaires : (Si le cadre est insuffisant, joindre un état suivant le même modèle)

Désignation de l'établissement	Adresse de l'établissement	N° Article	commune	wilaya

6) Adresse du domicile du déclarant ou des associés pour les sociétés de personnes et numéro d'identification fiscal de chacun d'eux :

Nom et Prénom	Part de bénéfice	Adresse	NIF

TENUE DE COMPTABILITE

PERSONNEL SALARIE DE L'ENTREPRISE

CABINET DE COMPTABILITE:

Adresse:

Numéro d'Identification Fiscale:

(*)En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse.

الملاحق

Droit de timbre sur état حق الطابع				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة لضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00		%	
		%	
		%	
4	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب والرسوم النخبر واردة أعلاه				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة لضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
		%	
		%	
		%	
5	TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA) تلخيص - (ج)	Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بخضمة الضرائب	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بخضمة لوجاء
1 - TAP. C/500 020/A	يهد بصحة و صدق محتوى هذا التصريح و توافقه مع الوثائق المحاسبية.	Regu - ce jour, la présente déclaration enregistré sous le numéro : payée - par chèque bancaire N°	Déclaration enregistrée le:
2 - AP / IBS. C/201 001/M1.....	Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	du : tiré sur l'Agence : - par chèque postal N° : - en numéraire:	Observations éventuelles :
3.1 - IRG salaires. C/201 001/100		ise en recette par quittance N°	
3.2 - IRG / Autres ret. sources. C/201 001/101/A/B/C		de ce jour.	
3.3 - IBS/ Ret. à la source. C/201 001/M2 et 3	A le	A le	
- TIC. C/201 003/303/A/B	Cachet, signature,	Le receveur des impôts Cachet, signature,	
4 - Droits de timbre. C/201 002/201.....			
5 - Autres. C/.....			
6 - TVA. C/500 020/A			
MONTANT TOTAL A PAYER			

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.626 DA = 325.620 DA)

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTÉE

تسجيل أرقام الأعمال و المداخل بالدينار و العدد الأخير براجع إلى الصفر.
(مثال: 325.626 = 325.620 ج)

A / Chiffres d'affaires imposables رقم الأعمال الخاضع للضريبة

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة الرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفي Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المفروض - (ج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA				9%	
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA				"	
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA				"	
E 3 B 14	Actes médicaux				"	
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers				"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				"	
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA				19%	
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 9%				"	
E 3 B 24	Professions libérales				"	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances				"	
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de téléx				"	
E 3 B 28	Autres prestations de services				"	
E 3 B 31	Débts de boissons				"	
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA				"	
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 34	Tabacs et allumettes				"	
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA				"	
E 3 B 37	Consommations sur place				"	

المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES

B / Déductions à opérer : بت - الخصومات المجرأة		C / TVA à payer : تا - ق. م الواجب دفعه	
Nature des déductions	Montant		
E 3 B 01 Précompte antérieurs (mois précédent)		C	- Total des droits dus.
E 3 B 02 TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)		E 3 B 97	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)
E 3 B 03 TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)		E 3 B 98	- Reversement de la déduction (art. 38 C. TCA)(+)
E 3 B 04 Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)			TOTAL A RAPPELER (C) مجموع المستحقات
E 3 B 05 TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)		E 3 B 00	- Total des déductions à opérer (B) (-) TVA à payer au titre du mois (C - B)
E 3 B 06 Autres déductions (notification de précompte, etc....)		E 3 B 99	(A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne 10) Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.			
	مجموع الخصومات المجرأة Total des déductions à opérer (B)		

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE GHARDAIA
INSPECTION DE : 1^{er} Novembre GHARDAIA
N°

**IMPOTS SUR LE REVENU GLOBAL
IMPOTS SUR LES BENEFICES DES SOCIETES
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE.**

N° D'ARTICLE
.....

LE

M

Par application des dispositions de l'article 18 du code de procédures fiscales, j'ai l'honneur de vous demander des éclaircissements ou des justifications sur les points suivants, concernant les déclarations de vos revenus des années 20.....

Je vous serais obligé de m faire parvenir votre réponse à l'adresse de l'inspection indiquée ci-contre, dans un délai de trente (30) jours à partir de la date de réception de la présents lettre.

A défaut de réponse de votre part dans le délai indiqué, votre imposition sera établie par voïs de rectification d'office.

Veillez agréer M..... l'expression de ma considération distinguées.

Le chef d'inspection

MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE
 DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS
 DE WILAYA DE
 INSPECTION

Note n° 254/2016 du 14/03/2016
 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 Seite C n° 4

NOTIFICATION DE REDRESSEMENTS

DE _____ N° _____
 RUE _____
 N° D'ARTICLE
 101920412748

Accusé de réception
 N° 302

NIS: _____
 NIF: _____

Référence: _____
 Le 19/10/2016

J'ai l'honneur de vous faire connaître ci-après les redressements que l'Administration envisage d'apporter aux éléments servant de base pour le calcul des catégories d'impôts marqués d'une croix ci-dessous :

<input type="checkbox"/> Impôts sur le revenu global <input type="checkbox"/> Bénéfices indust. comm. et artisanaux <input type="checkbox"/> Bénéfices des professions non commerciales <input type="checkbox"/> Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties <input type="checkbox"/> Revenus des capitaux mobiliers <input type="checkbox"/> Traitements salariaux pensions et rentes viagères <input type="checkbox"/> Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâties ou non bâties et des droits y afférents <input type="checkbox"/> Revenus agricoles <input type="checkbox"/> Impôts sur les bénéfices des sociétés	Exercice Année _____ Année _____ Année _____ Période du _____ au _____ Année _____ Année _____
<input type="checkbox"/> Revenu à la source sur les revenus des capitaux mobiliers <input type="checkbox"/> Revenu à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'établissement professionnelle en Algérie	Exercice Année _____ Période du _____ au _____ Période du _____ au _____
<input checked="" type="checkbox"/> Taxe sur l'activité professionnelle <input type="checkbox"/> Taxe sur la valeur ajoutée <input type="checkbox"/> Autres impôts et Taxes (à préciser)	Exercice Année 2016 Année 2016 Année _____

Vous disposez de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations. A cet effet, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix.

Veuillez agréer l'expression de ma considération distinguée.

Le chef d'inspection


L'inspecteur doit restituer ses observations, mais il doit, au préalable, adresser au contribuable la notification qui énonce et lui indique pour chaque point de redressement de manière explicite, en précisant les articles du code des impôts correspondants, le motif, en même temps, l'intention de faire parvenir aux associés ou aux bénéficiaires dans un délai de trente (30) jours, à défaut de réponse, dans un délai de deux (02) mois, l'impôt fixé à titre de l'imposition pour l'année au droit de réclamation de l'intéressé après épuisement du voie de réclamation. (Article 58 de la loi de finances pour 2002)

الملحق رقم 05: وثيقة التسوية النهائية C5 Définitive

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE GHARDAIA
 INSPECTION DE : 1^{er} Novembre GHARDAIA

NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS

N° *05/ABD/GH/2017* AGHARDAIA le *14/03/2017*.....

Accusé de réception
 N° *05/ABD/GH/2017*

Référence de la notification initiale de redressement:
 N 574 /2016

Date d'introduction de la réponse :

M
ETP.....
 CENTR MULTI SERVICES 1^{ER} MAI ETAGE B.N 22
GHARDAIA BP 923 GHARDAIA.....
 N° D'ARTICLE
 N.I.S
 N.I.F :.....

Fai l'honneur de vous informer que suite à : (Rayer le mention inutile)

- l'examen de vos observations formulées sur la notification initiale redressements rappelée en référence;
- l'absence de réponse à la notification initiale de redressements rappelée référence;

Il a été décidé de rectifier vos déclarations au titre des impôts et taxes marqués d'une croix ci-dessous:

Impôts sur le revenu global : (préciser la catégorie)

 Au titre de la période.....

Impôts sur les bénéfices des sociétés:
 Au titre de la période.....

Taxe sur l'activité professionnelle:
 Au titre de la période..... 2016.....

Taxe sur la valeur ajoutée
 Au titre de la période..... 2016.....

Autres impôts et taxes (à préciser):

 Au titre de la période.....

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

Le chef d'inspection



أسئلة المقابلة.

1/ ما هي الوثائق الجبائية التي يتم مراقبتها على العموم

2/ ما هي الأسس المعتمدة في اختيار المؤسسة للرقابة الجبائية على الوثائق

3/ ما هي الآليات المستخدمة للرقابة الجبائية على الوثائق

4/ ما هي المشكلات الرئيسية التي تعيق عملية الرقابة الجبائية على الوثائق

5/ ما هي الاختلافات بين الرقابة الجبائية على الوثائق والتحقق الضريبي

6/ ما هي المخالفات الضريبية الشائعة التي يتم رصدها من خلال الرقابة الجبائية على الوثائق

7/ كيف يمكن تحسين إجراءات الرقابة الجبائية على الوثائق في الجزائر

8/ ما هي الطرق التي يمكن استخدامها لتحسين أداء الرقابة الجبائية على الوثائق

9/ إلى أي مدى تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة
